أثر إعلان مبدأ إيزنهاور على دول المشرق العربى

(دراسة وثائقية)

د. عبدالله فوزى الجناينى

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة بنها

أثر إعلان مبدأ إيزنهاور على دول المشرق العربى (دراسة وثائقية)

د. عبدالله فوزى الجنايني

مقدمة

خلَّفت الحرب العالمية الثانية تداعيات كثيرة على كافة المستويات، فعلى المستوى الدولى برزت الولايات المتحدة كقوةٍ عظمى منافسة للاتحاد السوفيتى، فى ظل أفول نجم الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، وبدأ السباق والتنافس بينهما متخذًا أشكالاً عدة، وقد انعكس ذلك بالطبع على المنطقة العربية، التى لم تكن بمعزل عن هذه التطورات.

ونظرًا لما يُشكله العالم العربى من ثقل، وما يحويه من إمكانات اقتصادية وطبيعية، وما يُمثله من موقع استراتيچى مهم، فقد شهد تكالبًا من المعسكرين، ولاسيما الغربى، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، فى محاولة منها للتغلغل والاستحواذ على خيراته، ومن ثمَّ طرحت فكرة ربط المنطقة بها من خلال مشروعات دفاعية مشتركة، ولما باءت هذه الفكرة بالفشل، أوعزت للدول الموالية لها بإقامة أحلاف ثنائية تكون نواة لحلف أكبر يضم بقية دول المنطقة، ومن ثمَّ أولت رعايتها للاتفاق الباكستانى التركى، ثم حلف بغداد.

وإزاء هذه السياسات انقسمت الدول العربية إلى معسكرين: تبنى أولاها الرفض القاطع لربط المنطقة بالغرب من جديد، من منطلق أن الدفاع عن العالم العربى يجب أن يكون نابعًا من الداخل، وتكون مسئوليته واقعة على عاتق بلدانه، وبالتالى اعتنق سياسة الحياد الإيجابى، ورفض نظرية الفراغ، والثانى: كان يؤمن بضرورة الانضمام إلى المعسكر الغربى، وأنه لا جدوى من سياسة الحياد، وهو الأمر الذى ترتب عليه تصدع الصف العربى.

وعقب تأكد الولايات المتحدة من فشل النتائج المرجوة من هذه السياسة،

طرح الرئيس إيزنهاور مبدأه ليؤسس بذلك فصلاً جديدًا من سياسة بلاده فى المنطقة، ومن ثم تأتى الدراسة لترصد أولاً: مرجعية المبدأ فى ضوء سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة منذ نهاية الحرب الثانية، ثم إعلان المبدأ، وما حواه، وتبيَّنت أصداؤه فى إطار موقف دول المشرق العربى منه.

هذا وتنصب الدراسة على أثر إعلان مبدأ إيزنهاور على دول المشرق العربى عام ١٩٥٧، ولاسيما الكيانات السياسية المستقلة آنذاك، والتى كانت معنية بهذا المبدأ فى المقام الأول، وهى مصر والمملكة العربية السعودية والعراق والأردن وسوريا ولبنان واليمن، وذلك من واقع الأرشيف السرى لوزارة الخارجية المصرية.

المبحث الأول: مرجعية مبدأ إيزنهاور

بدأت السياسة الأمريكية تتجه إلى الاهتمام بالشرق الأوسط غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، إذ عرفت الولايات المتحدة طريقها إلى المنطقة عندما أنزلت جنودها للاشتراك فى معارك شمال أفريقيا، ودخول الأسطول الأمريكى السادس إلى مياه البحر المتوسط لتأييد زحف الجيوش المتحالفة فى جنوب إيطاليا، وعندما انتهت الحرب بانتصار الحلفاء وجدت الولايات المتحدة فى هذا الانتصار دعوة جديدة لها لتوجيه مزيد من العناية إلى الشرق الأوسط، وذلك لعدة اعتبارات:

الموقع الاستراتيجى: قدمنا أن الولايات المتحدة عرفت طريقها إلى الشرق الأوسط بفضل الحرب العالمية الثانية، فاستخدمت عدة قواعد جوية وبحرية منها القاعدة التى أنشأتها فى مصر، وقاعدة أسطولها البحرى فى صقلية، وكان نجاح العمليات الحربية التى دارت فى هذه المنطقة، وما ترتب عليه فيما بعد من اقتحام الحائط الغربى فى أوروبا مؤيداً لنظرية بعض رجال الحرب القائلين: "بأن نجاح العمليات فى الميادين البرية الأوربية يُمكن أن يتقرر فى مياه البحر المتوسط"، يُضاف إلى ما تقدم الموقع الجغرافى للشرق الأوسط كملتقى لقارات العالم الثالث آسيا وأفريقيا وأوربا.

الأهمية الاقتصادية: منطقة الشرق الأوسط ملتقى للطرق الجوية والبحرية والبرية المؤدية إلى مناطق النحاس واليورانيوم فى أفريقيا والمناطق الغنية بموارد القوى البشرية فى آسيا، وكذلك آبار البترول فى الجزيرة العربية وإيران والعراق والكويت.

الاعتبارات السياسية: اقترنت الحرب العالمية الثانية بحدوث تطورات سياسية كبيرة فى بلدان الشرق الأوسط، وكان أولى هذه التطورات انتهاء الانتداب الفرنسى على سوريا ولبنان، وأعقب ذلك قيام بريطانيا من جانبها بالتخلى عام ١٩٤٧ عما أسمته فى اصطلاحها السياسى الحديث بتعهداتها Commitments لتركيا بسبب الأزمة المالية التى عانت منها عقب الحرب العالمية الثانية، وكذلك إنهاء انتدابها على فلسطين فى مايو ١٩٤٨. ثم انسحابها من الهند عام ١٩٤٩. كل هذه التطورات أحدثت ما عُرف باسم الفراغ Vacum السياسى والعسكرى فى المنطقة، فإذا أضفنا إلى كل ذلك أخطار التوسع الشيوعى الذى أخذ يُهدد الولايات المتحدة فى بقاع مختلفة من العالم، ولاسيما فى منطقة الشرق الأوسط.

ومن ثمَّ وضعت الولايات المتحدة الشرق الأوسط فى بوتقة الاهتمام، وسعت لتحقيق أهدافها، فأعلن ترومان فى ١٢ مارس ١٩٤٧ م عن مشروعه الذى عرف بـ " مبدأ ترومان " Truman doctrine، وعلى أثره قررت تقديم معونة عسكرية اقتصادية عاجلة إلى تركيا واليونان لشعورها بالتهديد الشيوعى لهاتين الدولتين أكثر من غيرهما[1].

وسرعان ما تكشفت سياسة الولايات المتحدة، عندما تقدمت بجانب كل بريطانيا وفرنسا وتركيا فى ١٤ أكتوبر ١٩٥١ إلى مصر والدول العربية بمذكرة رباعية مقترحة إنشاء قيادة مشتركة للدفاع عن الشرق الأوسط، ونشط الممثلون السياسيون للدول الأربع فى العواصم العربية يزينون مقترحات الدفاع المشترك، ويغرون كلاً منها بأنها فى صالحها، كما أرسلت حكومات تلك الدول تعليمات

لمثليها ليتصلوا بالشخصيات البارزة العربية لإقناعهم بمزايا هذا الدفاع، وليدخلوا فى عقولهم أن مصر تضغط على الدول العربية لحملها على رفض تلك المقترحات تحقيقًا لمصالحها الخاصة، وأنه كان لزامًا عليها أن تستشير دول الجامعة العربية قبل البت فى رفض المقترحات، وأن دولهم مستعدة لمدِّهم بالسلاح لتزيل الشكوك التى رددتها بعض الدول العربية من أن الدول الغربية غير مهتمة بتسليحها؛ ولذلك تباطأت الدول العربية فى البت لاتخاذ قرار نهائى بشأن الدفاع المشترك، ولكن نجحت الدبلوماسية المصرية فى نهاية المطاف فى التصدى لها، وأعلنت الدول العربية رفضها للمقترحات(٢).

لم تتوقف الجهود الغربية عند هذا الحد، إذ سرعان ما لاح فى الأفق المشروع من جديد، عندما زار وزير الخارجية الأمريكى چون فوستر دالاس John Foster Dulles عددًا من دول الشرق الأوسط فى مايو ١٩٥٣، حاملاً فى جعبته مشروع إنشاء حلف عسكرى يضم الدول العربية إلى جانب تركيا وباكستان وإيران لإكمال حلقة الحصار حول الاتحاد السوفيتى، وكانت القاهرة من بين محطاته الرئيسة، حيث التَقى جمال عبد الناصر وتحدث معه فى هذا المشروع، وأفاض فى أثناء اللقاء فى الحديث عن الخطر الشيوعى على المنطقة العربية، ولكنه لم يجد آذانًا صاغية منه لإدراكه جيدًا أن الخطر الحقيقى يكمن فى إسرائيل لا فى الاتحاد السوفيتى ومبادئه؛ لذا أصر على الاستمرار فى اتِّباع سياسة الحياد بين المعسكرين، ومن ثَم لم يُسفر اللقاء عن أية نتائج إيجابية لصالح الولايات المتحدة(٣).

وتبعت الولايات المتحدة ذلك بعدة إجراءات، ففى ٣ أغسطس ١٩٥٣ أقرَّ الكونجرس قانون المساعدات الخارجية، واعتمد مبلغًا قدره ١٤٧ مليون دولار فى بند المساعدات الفنية للدول العربية وإسرائيل، وفى أكتوبر ١٩٥٣ أوفد الرئيس إيزنهاور Eisenhower أريك چونستون Eric Johnston فى رأس بعثة خاصة لدراسة مشكلة مياه الأنهار، ولاسيما مياه نهر الأردن بين إسرائيل والأردن وسوريا ولبنان، وفى يونيو ١٩٥٤ عقد مؤتمر واشنطن بين الحكومتين الأمريكية

والإنجليزية، وبحثا مشكلات الشرق الأوسط[٤].

على أية حال استخلص دالاس من رحلته إلى مصر وعددٍ من بلدان المشرق العربى بعض الحقائق، منها: أن الدول العربية قد ربطت تفهمها مع الغرب بحل المشكلات المعلَّقة معه حلاً عادلاً يتفق مع المصالح العربية، وبخاصة قضية التواجد البريطانى فى منطقة القناة، وأن كراهية الشعوب العربية للولايات المتحدة هى فى المقام الأول بسبب مواقفها المؤيدة لإسرائيل، وفيما يتعلق بالخطر الشيوعى تأكد لوزير الخارجية الأمريكى أن البلاد العربية لا تهتم له قدر اهتمامها بالخطر الصهيونى، وأن أية فكرة للدفاع لا يمكن أن تُفرض من الخارج، بل يجب أن تنبعث من تلقاء ذات المنطقة[٥].

وبناءً على توصيات دالاس قررت الخارجية الأمريكية أن تسلك سبيلاً آخر لتنفيذ مشروعها تدريجيًا، فطرحت فى أواخر عام ١٩٥٣ عقب سقوط حكومة مصدق فى إيران، فكرة أخرى تدعو إلى اشتراك كل من تركيا وإيران وباكستان وكذلك العراق -إن أمكن ذلك- فى حلف دفاعى يطلق عليه الحزام الشمالى The Northern Tier، لكن حالت الصعوبات الداخلية والخارجية التى كانت تواجهها حكومة زاهدى بإيران من جهة، وموقف العراق كعضو فى الجامعة العربية من جهة أخرى -مؤقتًا- دون تنفيذ الفكرة، فكانت النتيجة أن أوعزت الولايات المتحدة وإنجلترا إلى كل من تركيا وباكستان إلى البدء فى عقد اتفاق بينهما يكون نواة لحلف دفاعى عن الشرق الأوسط، على أن يُفتح للانضمام أمام من يرغب من دول المنطقة[٦].

وفى ١٩ فبراير ١٩٥٤، أعلنت الحكومة الباكستانية أن باكستان وتركيا قد اتفقتا على زيادة التعاون بينهما، وصدر بيان مشترك فى وقت واحد فى كراتشى وأنقرة جاء فيه: "أن الحكومتين قد اتفقتا على دراسة الوسائل المؤدية إلى دعم التعاون الودى بينهما فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية"، وقد أعلنت الخارجية الأمريكية عن ترحيب بلادها الحار بما اعتزمته تركيا وباكستان،

وصرحت الدوائر الرسمية الأمريكية بأن حكومة واشنطن سوف تزود باكستان بمزيد من الأسلحة والعتاد، ولم يكتم المسئولون فى وزارة الخارجية الأمريكية رغبتهم أن يروا العراق والسعودية بصفة خاصة فى عضوية هذا الحلف(٧). وفى ٢ أبريل من العام ذاته وقَّعت الدولتان فى كراتشى على الاتفاق المشترك(٨).

وقد نشرت صحيفة النيويورك تايمز The New York Times رسالة لمكتبها فى أنقرة تناولت فيها المساعى المبذولة لإدماج الدول العربية فى الحلف الباكستانى التركى، فذكرت أن هذه المساعى صدرت فى الماضى عن واشنطن أما الآن فصاعدًا فسيكون مصدرها أنقرة وكراتشى، وعَّرج الكاتب من ذلك إلى أثر الحلف فى منطقة الشرق الأوسط فأشار إلى أنه أحدث تصدعًا فى الكتلة العربية فى شهرين ونصف أكثر مما أحدثه مشروع الدفاع الرباعى فى مدى عامين ونيف، وأشار إلى أن مصر قد استطاعت حمل الدول العربية على رفض المشروع الأخير، ولكنها فشلت فى تأليبها ضد الاتفاق الباكستانى التركى، وأرجع السبب فى هذا الفشل إلى هبوط مكانة مصر عقب التطورات بسبب أحداثها الداخلية (أزمة مارس ١٩٥٤)، وضعف نفوذها بين جاراتها العربية، وأضاف إلى ذلك أن ميثاق كراتشى لا يحمل ذلك الطابع الغربى "الشائن"، الذى اتسم به مشروع الدفاع الغربى؛ لذلك استطاع بعض زعماء العرب أن يؤيدوه دون الخوف من "الانتحار السياسى"، وأردفت الصحيفة ذلك بمقال آخر فذكرت أن باكستان وتركيا قد كلفتا ممثليهما الدبلوماسيين فى الشرق الأوسط أن يعملا على بسط آرائهما بشأن الخطر الشيوعى فى هذه المنطقة، وأن من مصلحة الدول العربية أن تنضم إليهما لمكافحة هذا الخطر، ولكن تمسك مصر ورفضها حال دون تحقيق هذا الانضمام، ومضى المقال يذكر أن العراق هى البلد الوحيد التى تسعى لإخراج الكتلة العربية من زعامة مصر؛ ولهذا أبدى استعداده للانضمام إلى الاتفاق الباكستانى التركى، وأكدت الصحيفة على أن الأتراك يعدون الجامعة العربية حائلاً دون إتمام هذه المشروعات فى الشرق الأوسط، ويشعرون بأن حلها قد يتم بالضغط على سوريا والعراق اللتين تستنكران زعامة مصر فى الجامعة،

واختتمت المقال بالتأكيد على أن الدبلوماسيين الأمريكيين فى هذه المنطقة على استعداد لتأييد مساعى تركيا وباكستان فى هذا الصدد(٩).

وتزامنًا مع ذلك مارست الولايات المتحدة ضغوطها على مصر، فذكرت الصحيفة نفسها أن الولايات المتحدة أبلغت الحكومة المصرية بأن تمسكها بسياسة الحياد يعرضها للحرمان من المعونة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية، وأن السفير الأمريكى بالقاهرة جيفرسون كافرى Jefferson Caffery، قد صرح بذلك أثناء اجتماعه بأحمد حسين سفير مصر فى واشنطن آنذاك، كما أبلغه بأن الأجواء لا تشجع على منح مصر أية مساعدات اقتصادية(١٠).

كان الاتفاق التركى الباكستانى هو نواة لتكوين حلف دفاعى للشرق الأوسط، ومن ثمَّ تُرك باب الانضمام إليه مفتوحًا أمام من يرغب من الدول العربية والإسلامية، واستخدمت الولايات المتحدة وإنجلترا أدواتهما المختلفة لترغيب وترهيب دول المنطقة للانضمام إليه، وبدأتا بالعراق وإيران، لتواجد أنظمة سياسية بهما موالية لهذه السياسة الغربية، وكانت المبادرة من قِبَل العراق، إذ أعلن رئيس وزرائه فاضل الجمالى عن استعداد بلاده للانضمام إلى الاتفاق التركى الباكستانى، إذ ذكر أن بلاده لم يدع للاشتراك فى هذا الاتفاق، ولكنه مستعد لبحث هذه الدعوة إذا وجهت إليه فى ضوء المصالح العراقية، وأن بلده مستقل ويمكنه الانضمام إليه، ولا يستطيع أحد أن يمنعه من ذلك، وأضاف أن معاهدة الدفاع المشترك القائمة بين الدول العربية لا قيمة لها، لعدم توافر الأسلحة لدى الدول العربية(١١).

ورحبت الدوائر الرسمية فى واشنطن بتلك التصريحات، وذكرت أن موافقة العراق على بحث مسألة انضمامها إلى الميثاق التركى الباكستانى قد جاءت نتيجة لمفاوضات سرية، قامت بها وزارة الخارجية الأمريكية منذ شهور طويلة طبقًا لسياسة وضع أسسها هنرى بايرود Henry Byroade وكيل الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط، وتهدف إلى الاتفاق مع كل دولة على انفراد، ومع أولئك

الذين يرغبون فى التعاون مع الولايات المتحدة، وأضافت أن العراق موافق على الانضمام للاتفاق التركى الباكستانى بشروط ثلاثة، أولها: أن لا تتحمل القوات العراقية مسئوليات دفاعية خارج حدود بلادها، وثانيها: أن لا يكون لانضمامها آثار تتعارض مع التزاماتها السابقة وعلاقاتها بالدول العربية، وثالثها: أن لا يكون لإسرائيل أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهذا الاتفاق(١٢).

وتضافرت الضغوط الخارجية والعوامل الداخلية باعتلاء نورى السعيد رئاسة الوزراء، وخطت العراق خطواتها نحو الانضمام للغرب، وجرت المباحثات واللقاءات بين المسئولين العراقيين والأتراك برعاية أمريكية إنجليزية، وأسفرت فى نهاية المطاف عن توقيع ميثاق حلف بغداد فى ٢٤ فبراير ١٩٥٥(١٣). ثم انضمت إليه إنجلترا فى ٤ أبريل، وتبعتها باكستان فى يوليو، وإيران فى أكتوبر من العام نفسه(١٤).

وتجسد موقف الولايات المتحدة من الحلف، عبر لقاء السفير الأمريكى جيمس موز James Moose بدمشق مع رئيس الوزراء السورى صبرى العسلى، بناء على تكليف من حكومته، وذلك لاطلاع الجانب السورى على وجهة نظر بلاده فى حلف بغداد، فذكر أن حكومته تساند دائمًا جهود دول المنطقة للتعاون، بما يهدف إلى الوصول إلى تحقيق الاستقرار والأمن، ومن ثم فهى ترحب بحلف بغداد كخطوة أولية مهمة لتحقيق الدفاع الفعَّال فى الشرق الأوسط، وأشار إلى أنها ستقدم كافة وسائل الدعم الدبلوماسى والاقتصادى والعسكرى لتعزيزه، وذكر أن حكومة بلاده على الرغم من أنها تعترف بقيمة الجامعة العربية فى المساهمة فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى للدول العربية، فإنها لا تعد ميثاق الضمان الجماعى العربى قادرًا - حسب رأى الحكومة الأمريكية- على تحقيق الأمن والاستقرار فى العالم العربى، والدفاع عنه؛ ولذا فهناك حاجة ماسة لإقامة منظمة دفاعية فعَّالة بديلة، وبيَّن أن وزارة الخارجية الأمريكية لا ترى سلفًا إمكانية دعم ميثاق الضمان الجماعى العربى من قِبَل حكومة بلادها فى أى وقت

أو دعم أية منظمة تخلفه، وأنهى لقاءه بتأكيد حق كل دولة عربية –ويقصد بذلك العراق– فى أن تقرر طريقها على ضوء مصالحها، وأعرب عن أمل بلاده فى أن لا تشرك سوريا نفسها بأى نشاط معارض لموقف العراق، وأن تعيد الحكومة السورية النظر فى موضوع الحلف، بشكل يجعل الطريق مفتوحًا لإمكانية انضمامها فى المستقبل. هذا وقد نقلت وزارة الخارجية الأمريكية لسفير لبنان بواشنطن الحديث ذاته، فيما يخص بيروت(١٥).

وحدث صراع كبير من قبل الولايات المتحدة بجانب دول حلف بغداد، مارست خلاله هذه الدول كافة وسائل الضغط دبلوماسيًا، واقتصاديًا وعسكريًا من خلال اللعب بورقة المساعدات؛ لترغيب وترهيب بقية الدول العربية، ودفعها دفعًا للانضمام إليه، وجابهتها مصر، التى سخَّرت إمكاناتها لإجهاض الحلف؛ فقامت وزارة الخارجية المصرية بدورها، بدعم قوى من القيادة المصرية، ونجحت الجهود فى تقويض الحلف، وحصره فى الدول المؤسسة، ثم جاءت أزمة السويس ١٩٥٦ لتكتب بداية النهاية لسقوط الحلف،عندما أقدمت إنجلترا بالاشتراك مع فرنسا وإسرائيل بالعدوان على مصر.

المبحث الثانى: إعلان مبدأ إيزنهاور Eisenhower Doctrine

أعقبت أزمة السويس تداعيات كثيرة؛ فعلى المستوى الإقليمى حصدت مصر مكاسب سياسية جمة، رغم خسائرها العسكرية والبشرية والاقتصادية، فارتفعت مكانة الرئيس عبدالناصر، وبدا كبطل قومى للعروبة، وعلى المستوى الدولى، أكدت النتائج على أفول نجم الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية عن المنطقة العربية بشكل نهائى، إذ كان عدوانهما على مصر محاولة أخيرة يائسة من قبل حكومتى البلدين، واللتين كانتا تتشبثان لإعادة سابق عهدهما فى المنطقة من جديد. وبالنسبة للولايات المتحدة، فقد رأت قيادتها السياسية ضرورة وضع استراتيجية جديدة تتناسب مع هذه التطورات، لاسيما وأن فكرة ربط المنطقة بها من خلال الأحلاف العسكرية قد منيت بالفشل، وفى المقابل من ذلك ارتفعت أسهم ومكانة الاتحاد السوفيتى فى المنطقة العربية، لمواقفه الإيجابية خلال أزمة

السويس، وكذلك لمواجهة التيار الناصرى القومى المتنامى فى البلدان العربية، لما يمثله من خطر على مصالحها ونفوذها.

وتحقيقًا لهذه السياسة، بادر الرئيس إيزنهاور، فألقى خطابًا فى ٥ يناير ١٩٥٧ أمام الكونجرس فى جلسة جمعت أعضاء المجلسين، تضمن مشروعًا خاصًا باعتماد سياسة جديدة فى الشرق الأوسط مرتكزة على مبدأ مساعدة دول هذه المنطقة اقتصاديًا وعسكريًا، وعلى ضمان استقلالها فى حالة حدوث عدوان شيوعى، وذكر مبررات السياسة الأمريكية الجديدة، فأشار إلى أن أسبابًا ملحَّة عدة تستلزم تبديلاً أساسيًا فى السياسة الأمريكية المتبعة فى الشرق الأوسط، واعتماد سياسة فعَّالة مرتكز على مبدأ مساعدة دول هذه المنطقة اقتصاديًا وعسكريًا لتمكينها من الاحتفاظ باستقلالها، والذود عن سلامة أراضيها، ولخص هذه الأسباب:

أولاً: الأهمية الإستراتيچية، أشار إيزنهاور إلى أن المنطقة ملتقى الطرق بين قارات نصف الكرة الشرقى، وهى الباب الذى يولج منه العالم بأسره، وإذا ما استولت عليه الشيوعية، يكون ذلك بمثابة كارثة للمنطقة، حيث تفقدها حريتها وتجعلها مستعبدة على غرار شعوب ما وراء الستار الحديدى، وتُعرَّض أوربا الغربية للخطر، مما يهدد المصالح الأمريكية فى تلك المنطقة الحيوية، وذكر أن هناك عدم استقرار فى المنطقة، ورغبة شيوعية منذ أمد بعيد بالاستيلاء عليها، وعليه أكد على أن هذه البلاد فى حاجة إلى دعم الولايات المتحدة.

ثانيًا: الأهمية الاقتصادية، بيَّن الرئيس الأمريكى أن منطقة الشرق الأوسط تمتلك ثلثى رصيد كميات الزيت المعروفة بالعالم، ومنها تتزود معظم الشعوب الأوربية باحتياجاتها من النفط، ولاسيما شعوب أوربا الغربية التى تعتمد عليه كمصدر لتأمين إنتاجها الصناعى وحاجات مواصلاتها(١٦).

ثالثًا: ذكر عدد من الإجراءات يجب على الولايات المتحدة اتخاذها، ومنها:

- التعاون الاقتصادى مع أية دولة أو مجموعة من الدول فى منطقة الشرق

الأوسط ومساعدتها على إنماء اقتصادياتها.

- عقد اتفاقيات للمساعدة والتعاون العسكرى مع أية دولة أو مجموعة من الدول ترغب فى هذه المساعدة.

- استخدام القوات الأمريكية المسلحة لضمان سلامة أراضى واستقلال الدول التى تطلب هذه المساعدة ضد أى عدوان مسلح تقوم به أى دولة يسيطر عليها النظام الشيوعى(١٧).

وأشار إلى أن المشروع يهدف إلى: دعم السلم فى منطقة الشرق الأوسط، والمحافظة على استقلال دول المنطقة وسيادتها، وبالتالى تعزيز الدفاع عن أوربا الغربية، وإنماء اقتصاديات المنطقة وتقويتها كوسيلة لمحاربة تغلغل الشيوعية فيها(١٨).

كانت هذه هى الأهداف المعلنة ، وإنه من المؤكد أنه كانت هناك أهداف مستترة أرادت الإدارة الأمريكية تحقيقها، ومنها السيطرة على منابع النفط، والحفاظ على مصالح الشركات الأمريكية فى المنطقة، والمحافظة على أسواق الشرق الأوسط التى يغذيها الإنتاج الأمريكى، وملء الفراغ الذى أحدثه تدهور النفوذ الأنجلو فرنسى فى المنطقة على أثر العدوان الثلاثى، وقطع طريق الرجوع على النفوذ البريطانى، وتجميد نطاق ميثاق حلف بغداد بسبب فشله، وذلك بإيجاد مشروع آخر يحل محله، وإمكانية الإجماع عليه، وتوثيق علاقات الولايات المتحدة بالعرب وكسب ثقتهم من جديد، ولاسيما وأنه كان هناك فتور بسبب الموقف الأمريكى من القضية الفلسطينية، وتعضيدها لإسرائيل فى كافة المحافل.

وعقب ذلك اجتمعت لجنتا العلاقات الخارجية والخدمات العسكرية بمجلس النواب، على مدار ثلاث جلسات فى ٨ و١٢ و١٤ يناير للاستماع إلى شهادة دالاس، وتقديم بعض التفسيرات حول مشروع إيزنهاور، وقد احتوت بياناته على عدد من النقاط الجوهرية، كان أهمها:

- إن بلاده تعتبر أى نشاط منظم للشيوعيين فى الشرق الأوسط اعتداءً مسلحًا على المنطقة، وبالتالى فهى مضطرة لتطبيق المشروع، ووقف هذا الاعتداء بالقوة.

- أن الحالة الاقتصادية فى مصر والأردن والعراق والسعودية تدهورت نتيجة لإغلاق قناة السويس لدرجة تجعل المنطقة مهددة بأزمة اقتصادية عنيفة، ولابد من إيجاد حل لهذا الموقف، وذكر أنه من المحتمل أن تتجه مصر وسوريا نحو الاتحاد السوفيتى لطلب المساعدة.

- إذا أفلست حكومات المنطقة اقتصاديًا، بالقدر الذى لا تستطيع معه أن تدفع مرتبات قواتها المسلحة، فإن هذه الحكومات لن تستطيع أن تحتفظ بولاء هذه القوات، وهذه الحالة يمكن أن تدفع شعوب المنطقة إلى حالة من اليأس تتيح للاتحاد السوفيتى أن يستولى عليها دون أى مجهود.

- أشار دالاس إلى أن سفراء تركيا وإيران والعراق والسعودية ولبنان بواشنطن أبلغوه - بناء على تعليمات من حكوماتهم- أنه إذا لم تقم الولايات المتحدة بدور سريع فسوف يفقد الغرب المنطقة.

- أكَّد أن حكومة بلاده لن تقدم أية مساعدة لأية دولة إلا إذا كانت هذه الدولة مصممة على الاحتفاظ باستقلالها (أى محاربة الشيوعية)، وأن بلاده مستعدة لمعاونة مصر وسوريا إذا وقفت ضد الشيوعية، وبيَّن أن حالة مصر الاقتصادية تتطلب أن تتقدم بلاده لمساعدتها، شريطة أن تتفق سياسة مصر فى المستقبل مع الهدف الذى ترمى إليه حكومة بلاده من تقديم المساعدات الاقتصادية[١٩].

وهكذا لخصت بيانات دالاس الهدف الرئيس من مبدأ إيزنهاور فى أنه حلقة من حلقات الحرب الباردة بين المعسكرين، لمقاومة النفوذ الشيوعى فى المنطقة، وأن حكومات بعض الدول العربية قد أفزعها تمدد النفوذ الشيوعى فى المنطقة، ومن ثمَّ سارعت للولايات المتحدة، للتدخل لوقفه، فتوافق ذلك مع المساعى

الأمريكية لإقرار المبدأ. وهذا يبرز لنا كيف ستكون مواقف الدول العربية منه لاحقًا.

المبحث الثالث: أصداء إعلان المبدأ

تباينت مواقف الدول العربية تجاه المبدأ، فلكل دولة خصائصها، وتوجهاتها الخاصة، وعليه تباينت أصداؤه فى الدول العربية، واتسمت المواقف بالفردية، غلب على معظمها فى البداية التريث والترقب المشوب بالحذر، لعدم وقوفها بشكل كامل على تفاصيل المبدأ، وسرعان ما تجلت المواقف مع تقديم الولايات المتحدة المزيد من الإيضاحات والتفسيرات حوله، وكان الموقف على النحو التالى:

مصر: انبرت الحكومة المصرية منذ اللحظة الأولى لمهاجمة المبدأ، وأكدت رفضها القاطع لنظرية الفراغ التى أشار إلى وجودها فى الشرق الأوسط، وأعلنت عن عدم اعترافها بوجود مثل هذا الفراغ، وأنه فى حالة افتراض وجوده، فالدول العربية وحدها لها الحق فى ملئه، وأخذت عليه خلوه من الإشارة إلى موقف الولايات المتحدة فى حالة وقوع عدوان على المنطقة من قبل إحدى الدول الغربية أو إسرائيل(٢٠).

المملكة العربية السعودية: اتسم الموقف السعودى بعدم الوضوح فى البداية، إذ كان متسقًا مع رؤية الولايات المتحدة فى ضرورة التصدى للتسلل الشيوعى بجميع مظاهره فى الشرق الأوسط، ولهذا كان للمملكة موقفها من الاتحاد السوفيتى، إذ لم تتبادل التمثيل الدبلوماسى معه ومع بقية دول الكتلة الشرقية، ولم يوجد بينها وبين هذه الدول أى تعاون من أى نوع، فضلاً عن ذلك فإن البترول السعودى كون عنصرًا مهمًا فى التفاهم السياسى الجدى بين الولايات المتحدة والسعودية، وفى الوقت ذاته هى مرتبطة بعلاقات قوية مع كل من مصر وسوريا؛ ولذا بات الموقف السعودى غامضًا ومترددًا، وآثر التحفظ لحين الاطلاع على تفاصيله(٢١). واتضح ذلك عندما أعرب الملك سعود للرئيس السورى شكرى القوتلى عن انزعاجه من الحملة التى تشنها الصحف السورية ضد مبدأ إيزنهاور، إذ أرسل ببرقية طالبه

فيها بالسعى لإيقافها حتى يتبين بوضوح عندما يشرح المبدأ أمام الكونجرس[٢٢].

وإدراكًا لقيمة وأهمية واشنطن بالنسبة للمملكة على الجانب الاقتصادى، نذكر حديثًا دار بين سفير مصر بجدة عبدالجواد طبالة ووزير التجارة السعودى محمد على رضا، استهله الأخير بالقول إنه لا يؤمن بنظرية الحياد، ولاسيما بالنسبة لبلاده، وذكر أن لبلاده وضعًا خاصًا لاتشاركها فيه معظم الدول العربية، إذ إن ميزانيتها تتراوح بين ما يوازى ١٢٠-١٤٠ مليون جنيه مصرى، جُلها من البترول الذى يستخرج من أراضيها، وأنه يكاد يكون المورد الوحيد لها، وعلق على ذلك قائلاً: "فما هو الحال إذا حرمت المملكة منه، وأجاب على نفسه قائلاً: لا يمكن أن تكون المملكة العربية السعودية إلا عبئًا ثقيلاً لا قِبَلَ للدول العربية بتحمله"، ودلل على ذلك بعدم قدرة الدول العربية على تحمل عبء تقديم المعونة العربية للأردن، وما صاحب ذلك من اجتماعات وبحوث ومشاورات، بالرغم من أنها لم تتجاوز ثلاثة عشر مليونًا من الجنيهات، ثم استمر فى مناقشة الموضوع، وأشار إلى ضرورة أن تحافظ بلاده على علاقاتها بالولايات المتحدة، لتضمن استمرار تصدير النفط دون انقطاع، وقال: "ولما كانت المملكة فى حالة لا تمكنها عن تسويقه، ومن باب أولى استخراج البترول لعدم وجود الفنيين، وجب عليها أن تستعين بإحدى الدول القادرة على ذلك لضمان استمرار مورد ميزانيتها"[٢٣].

وللتدليل على حاجة دولته لتوطيد صلاتها بالولايات المتحدة، أشار إلى أن سوق البترول المستخرج من الشرق الأوسط هو الدول الغربية، بينما تكاد الدول الشرقية تكتفى بما تنتجه من بترول لسد حاجاتها، وأوضح أن بلاده إذا وقفت موقف الحياد، فلن تستطيع تصريف بترولها، ونوَّه إلى أن الولايات المتحدة تسيطر على بترول القارتين الأمريكيتين، وأن إنتاجهما يكفى لسد حاجات الدول الغربية، ولكنها تحتفظ به كاحتياطى للطوارئ، وبذلك يمكنها أن تستغنى عن بترول المملكة إذا اقتضى الأمر ذلك، واستبعد أن يكون الاتحاد السوفيتى سوقًا بديلة، فقال: " فإذا فرضنا أن روسيا سوف تشترى البترول من السعودية فى

السنة الأولى فهى لن تشتريه فى السنة الثانية"[٢٤].

وبهذا كان لورقتى التصدى للشيوعية، والمصالح الاقتصادية المتجذرة بين البلدين دور مهم فى صناعة القرار الرسمى السعودى إزاء مبدأ إيزنهاور. زد على ذلك المساعدات العسكرية والفنية، وقاعدة الظهران العسكرية.

وبناء على ما سبق باتت المملكة فى بؤرة اهتمام السياسة الأمريكية الجديدة، وقد تجلى ذلك فى الدعوة الرسمية التى وجهها الرئيس إيزنهاور للملك سعود لزيارة بلاده أواخر يناير ١٩٥٧، إذ كانت تهدف من ورائها تأمين مصالحها فى السعودية، والتمهيد لإنجاح المبدأ بإقناع الملك به[٢٥]، كما أقدمت السفارة الأمريكية بجدة على رصد تحركاته على الجانب العربى، وبخاصة زيارته للقاهرة[٢٦]، فضلاً عن ذلك قامت تلك السفارة بنشاط ملحوظ لدى بقية بعثات التمثيل السياسى فى المملكة، ولاسيما الدول العربية ودول حلف بغداد للترويج لمبدأ إيزنهاور، وكان من بينها السفارة المصرية، إذ التقى القائم بالأعمال الأمريكى بنظيره المصرى، بناء على طلب الأول، وسلمه نص رسالة الرئيس إيزنهاور الخاصة للكونجرس عن الشرق الأوسط من نسختين إحداهما بالعربية والأخرى بالإنجليزية ومعهما تصريحات وتفسيرات دالاس، وقد بدأ القائم بالأعمال الأمريكى حديثه بأن حكومة بلاده يهمها ألا ترفض مصر المشروع الأمريكى قبل دراسته جيدًا، وأنه ليس به أى مساس بسيادة الدول العربية، وأن بلاده لا تهدف من مشروعها هذا أن تغير مصر سياستها القائمة على الحياد، ولكنه فى الوقت ذاته أبدى ملاحظات، فذكر أن الحياد الذى تقفه مصر ليس بالحياد الكامل، وعدَّد الأسباب:

- أن الصحافة المصرية تشيد دومًا فى مقالاتها بالاتحاد السوفيتى وهذا يُعد تحيزًا وليس حيادًا.

- أن الحكومة المصرية تمنح تسهيلات لمكاتب الدعاية التابعة للدول الشرقية، ولا تقدم مثل هذه التسهيلات لمكاتب الدعاية الأمريكية.

- يحظى ممثلو الدول الشرقية فى القاهرة بمساعدة الحكومة المصرية فى قبول طلباتهم وتيسير أعمالهم وتفهم رُآهم مع أنهم يعتبرون - من وجهة نظره - جواسيس للدول الشيوعية فى الشرق الأوسط(٢٧).

ومضى يقول إن مبدأ إيزنهاور لا يسمح لبلاده بالتدخل إلا إذا طلبت الدول المعتدى عليها مساعدة الولايات المتحدة، وإن لم تطلب ذلك فلا يحق لبلاده أن تتدخل لمساعداتها، وقد جاءت إجابة القائم بالأعمال المصرى على نظيره الأمريكى تفيد بأن الدول العربية لن تقبل بهذا المبدأ، لأنها لا تريد أن تستبدل سيدًا بسيدٍ آخر، وهى تتمسك بأن تعيش بعيدة عن كل نفوذ أجنبى(٢٨).

سوريا: على الرغم من أن الحكومة السورية تبعت نظيرتها المصرية فى موقفها الرافض للمبدأ، فإن القوتلى كان يميل فى البداية لقبوله، وذلك قبل إعلان إيزنهاور لمبدئه، وما تضمنه، وقد تجلى ذلك خلال لقاء جرى بينه وبين محمود رياض سفير مصر بدمشق، حيث ذكر له نص قوله: " ماذا يضيرنا من مثل هذا المبدأ، وهو ينص على استخدام القوة لمنع أى عدوان علينا"، وكان القوتلى قد اتصل بوزير خارجيته للعمل على إيقاف الحملة المناهضة له، بناءً على توجيهات الملك سعود، وقد حاول السفير المصرى بدمشق إثناء الرئيس السورى عن ذلك، فأوضح له بأنه لا ضرر من تعليقات الصحف، وخاصة أنها تناقش مبدأ إيزنهاور بهدوء دون استفزاز، كما أنه أظهر فى الصحافة الأمريكية بعض المعلومات عن هذا الموضوع، وذكر أن تسرب هذه المعلومات إلى الصحف الأمريكية أمر مقصود، وذلك حتى تتبين الحكومة الأمريكية رد الفعل مقدمًا، ولاسيما بالنسبة للدول العربية؛ ولذا أكد محمود رياض على أن استمرار الصحف فى مهاجمة هذا المشروع قد تفيد ولن تضر، وأخذ يُعدد للقوتلى مساوئ المبدأ، وعندما قدم فرضية أن الاتحاد السوفيتى قد يصدر شيئًا مماثلاً، أجابه الرئيس السورى: "وما المانع فلن يضيرنا أيضًا شىء من ذلك"، ومن ثم جاء رد السفير المصرى بأن قبول مثل هذه المشروعات يعنى خضوع الدول العربية

تحت وصاية هاتين الدولتين، وأن الدول العربية ستصبح فى قلب معركة الحرب الباردة الدائرة بينهما[٢٩].

إضافة إلى ذلك حدث تنسيق سياسى بين الرئيسين القوتلى وعبدالناصر، فضلاً عن النشاط الدبلوماسى الذى قامت به السفارة المصرية فى دمشق لتنسيق مواقفهما، ومن ثمَّ جاء رد الفعل السورى قاطعًا بمجرد وقوف الحكومة السورية على حقيقة المبدأ وأهدافه، إذ أصدرت بيانًا فى ١٠ يناير ١٩٥٧ رفضت فيه نظرية الفراغ التى تحدث عنها إيزنهاور، وأعلنت أن الدول الاشتراكية لا تشكل تهديدًا للمنطقة، وأن الخطر الوحيد الذى يهدد الأمة العربية هو الاستعمار الصهيونى[٣٠].

الأردن: تبنت الدوائر السياسية الأردنية وفى مقدمتها الملك حسين ورئيس وزرائه سليمان النابلسى موقفًا رافضًا للمبدأ عندما أُعلن عنه، إذ أعلن الملك عن رفضه له، وتبع فى ذلك كلاً من مصر وسوريا فى موقفهما، إذ أعلن معارضته لنظرية الفراغ، وكل سياسة تبنى عليها، وفى الوقت ذاته رحَّب بكل مساعدة أو عون اقتصادى أو عسكرى دون أن يكون فى ذلك أى هدف يتعارض مع السيادة، ومن ثمَّ طالب بمزيد من الإيضاحات فى هذا الشأن[٣١]. زد على ذلك أن الملك أبلغ سفير الولايات المتحدة ترحيبه بكل مساعدة لدعم اقتصاد الأردن وإنعاش مرافقه ومشاريعه الاقتصادية وقواه العسكرية شرط أن تخلو المساعدة من أى هدف يتعارض مع مصالح دولته[٣٢]. وعلى الرغم من ذلك سيشهد الموقف الأردنى تراجعًا فيما بعد فى ضوء ما سيحدث من مستجدات.

لبنان: التقى السفير المصرى ببيروت عبدالحميد غالب وزير الخارجية اللبنانية شارل مالك فى ٥ يناير ١٩٥٧ - وكان الأخير قد التقى بالسفير الأمريكى بلبنان صبيحة نفس اليوم- لاستطلاع رأى بلاده حول مبدأ إيزنهاور، فجاء رده بأن معلوماته عنه لا تتعدى ما نشر فى الصحف وبُث فى الإذاعات، وأنه لم يتلق من السفارة الأمريكية بلبنان أى نص رسمى بشأنه، وأن حديثه مع

السفير الأمريكى لم يتناول هذا الموضوع. وعلى الرغم من ذلك فقد أجزم السفير المصرى بأن أوضاع لبنان واتجاهاته المعروفة لا تدع مجالاً للشك فى أن حكومته ستساير السياسة الغربية، ولاسيما إذا جاءت من قِبَل الولايات المتحدة، وذكر أنه على الرغم من محاولة شارل مالك التحفظ فى الرد، فإنه من دعاة أمريكا للعمل بالشرق الأوسط، ونوَّه إلى أن وكالة الأنباء اللبنانية، قد أذاعت بيانًا، استدل منه ترحيب بلادها بمبدأ إيزنهاور، وقد جاء فيه: "علم من وزارة الخارجية والمغتربين أنه لا صحة للأنباء القائلة أن الوزارة تلقت صورة من مشروع طلب الرئيس إيزنهاور إلى الكونجرس الأمريكى بتخويله سلطة خاصة لدفع العدوان عن الشرق الأوسط، على أن الدوائر المختصة فى الوزارة والسفارة اللبنانية فى واشنطن تتابع ببالغ الاهتمام المناقشات الدائرة الآن فى مجلس الشيوخ الأميركى بصدد هذا الموضوع، وكل ما يمكن قوله الآن وقبل أن تتبلور هذه المناقشات فى صيغة نهائية هو أن تقدم الرئيس الأمريكى بمثل هذا الطلب للكونجرس هو مظهر جديد لتزايد الأهمية الدولية لكل ما يجرى الآن فى الشرق الأوسط"(٣٣).

وعقب ذلك كلَّفت الحكومة اللبنانية شارل مالك بالقيام بزيارة القاهرة وباريس وواشنطن، للتباحث مع قادتها حول هذا المبدأ، وقد بدأ جولته بالقاهرة فى ٨ يناير ١٩٥٧، وجاءت الرواية الوحيدة حول ما دار من مباحثات لشارل مالك، إذ أشار إلى أنه تباحث مع الرئيس المصرى على مدار جلستين طويلتين فى كل ما يشغل مصر ولبنان وما يشغل العرب جميعًا من قضاياهم وقضايا العالم كله، وقد نقل لعبدالناصر وجهة نظر بلاده منها، وأنهما استعرضا موقف مصر ولبنان من المبدأ سعيًا وراء تنسيق الموقفين، وبيَّن أن موقف لبنان المبدئى من سياسة الرئيس الأمريكى موقف إيجابى، وأنه راغب فى الاستفادة من هذا التطور فى السياسة الأمريكية فى نطاق سيادته واستقلاله، وذكر أن عبدالناصر شرح له موقف مصر من المبدأ شرحًا وافيًا، وقد علق وزير الخارجية بالقول: "شعرت أن هناك مسائل رئيسة معلقة بين مصر وأمريكا تساعد تسويتها على خلق جو أكثر ملاءمة حتى تتمكن مصر من الحكم على هذا التطور الجديد فى

السياسة الأمريكية، لقد كان موقف مصر وموقف لبنان من مبدأ إيزنهاور موضع تفهم متبادل، وتجلت ضرورة السعى لتنسيق موقف العرب"[٣٤].

وتلى ذلك زيارة وزير الخارجية اللبنانية لباريس، ليبرز للمسئولين هناك، أن علاقات بلاده بفرنسا لن يعتريها أى ضعف مهما حدث-وكان يقصد بذلك سياسة بلاده إزاء مبدأ إيزنهاور- وعقب ذلك صرح شارل مالك بأن بلاده ترحب بمبدأ إيزنهاور، وأنه يضمن استقلال وسيادة لبنان[٣٥]، وقد أعقبه رئيس الجمهورية كميل شمعون بتصريح آخر- دعم فيه توجه وزير خارجيته- أكد فيه أنه لا يؤمن بجدوى سياسة الحياد بين الكتلتين الشرقية والغربية، ووصفها بأنها "وهَمٌ كبير"[٣٦].

واستكمالاً لما سبق، توجه شارل مالك إلى واشنطن حاملاً رسالة من شمعون لإيزنهاور، أكد فيها الرئيس اللبنانى على تأييد حكومته لمبدأ إيزنهاور، وهو الأمر الذى كان محل تقدير بالغ من الرئيس الأمريكى، ومن ثمَّ وجَّه رسالة مماثلة إلى نظيره اللبنانى، أكد فيها حرص بلاده على قيام تعاون مثمر مع لبنان، وضرورة تنسيق السياسات والرؤى لمواجهة القضايا ذات المصلحة المشتركة، ذات الأهمية العالمية، وأثنى على موقف الحكومة اللبنانية بقيادته من المشروع، وقد اختتم رسالته بالقول: " إن البرنامج الذى قدمته إلى كونجرس الولايات المتحدة ينبثق من اهتمامنا العميق بازدهار هذه المنطقة التى يشكل لبنان جزءًا منها، ولقد استقبلت بتقدير حار التأييد التى قابلت بها حكومتكم الاقتراح المذكور"[٣٧].

وكان هذا إيذانًا بتحويل صريح فى السياسة الخارجية اللبنانية، واللافت للنظر أن هذه التصريحات صدرت قبل إقرار الكونجرس للمشروع، وفى هذا دلالة على أن لبنان قد أعلنت موقفها المؤيد للمبدأ، وأنها ستساير السياسة الأمريكية الجديدة.

العراق: فنستعرضه أولاً فى إطار حلف بغداد، إذ استقبل مبدأ إيزنهاور بجانب الدول الإسلامية الثالث (إيران وباكستان وتركيا) باهتمام بالغ، قُرن

بالكثير من الحيطة والترقب، ولعل اهتمام حكومات دول الحلف بالمبدأ أمر طبيعى لتعلقه بسلامة المنطقة والدفاع عنها ضد الخطر الشيوعى، ولتضمنه مساعدات اقتصادية وعسكرية تتلهف هذه الدول للحصول على المزيد منها، أما الحيطة والترقب فإن المسئولين فى دول الميثاق بما فيهم العراق فضلوا التريث فى إبداء رأيهم بمبدأ إيزنهاور للوقوف على تفاصيله، وللإحاطة برأى إنجلترا الشريكة فى الميثاق والتشاور معها بصدده؛ لذلك كانت تصريحاتهم أكثر تحفظًا وأشد غموضًا من تصريحات المسئولين فى بقية الدول العربية(٣٨).

وفى غضون ذلك عقد ممثلو دول حلف بغداد اجتماعًا بأنقرة فى ٢١ يناير ١٩٥٧، وأصدروا بيانًا مشتركًا، أعلنوا فيه تأييدهم للتدابير التى تضمنها المبدأ، وأنه يساعد على إرساء السلام والاستقرار بالمنطقة، ويمكّنهم من التصدى للتغلغل الشيوعى، وكذلك النهوض باقتصاديات شعوبهم، وكان مما ورد به: "علمنا بعد اقتناع ما هى خطة الرئيس إيزنهاور تجاه الشرق الأوسط للوقوف ضد تدخل السوفيت، وازدياد نفوذهم فى دول الشرق الأوسط، وأن هذه الدول توافق على كل الاحتياطات التى جاءت فى تلك الخطة التى ترمى إلى تدعيم قواعد الأمن فى تلك المنطقة، والعمل على تقدم أهلها اقتصاديًا، وأنهم جد مقتنعين بأن تلك الخطة لا ترمى أبدًا إلى جعل هذه المنطقة منطقة نفوذ ولا إلى استعبادهم"، وقد طلب المجتمعون فى نهاية البيان من الرئيس الأمريكى أن يجعل من حلف بغداد حصنًا منيعًا ضد الشيوعية، وأن يوفر مزيدًا من المساعدات الاقتصادية والعسكرية لهم على هذا الأساس(٣٩).

وتزامنًا مع ذلك عهدت الحكومة العراقية للأمير عبدالإله ولى العهد بالقيام بجولة رسمية فى منتصف شهر يناير ١٩٥٧، لاستطلاع رأى حكومات بيروت وأنقره ولندن فى المبدأ، ثم التوجه إلى واشنطن للوقوف عن كثب على تفاصيله، وإطلاع الحكومة الأمريكية على وجهة النظر الرسمية للعراق، وقد أذاع مكتب العالم العربى للأنباء التابع لحكومة العراق بيانًا عن مهمة الأمير فى واشنطن،

جاء فيه: " بعد البيان الذى ألقاه الرئيس إيزنهاور أخيرًا، والذى اقترح فيه على مجلس الكونجرس تخويله صلاحيات واسعة فى سبيل تذليل المشاكل التى تجابهها بلدان هذه المنطقة، ارتأت الحكومة العراقية أن واجب العراق باعتباره بلدًا من بلدان الشرق الأوسط يهمه مصلحة هذه المنطقة، يفرض على حكومته أن تبادر إلى:

- شرح وجهة النظر العراقية إزاء مشكلات المنطقة للمسئولين الأمريكيين.

- استطلاع مدى الاتجاه الجديد فى السياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط، لاسيما من الناحية العملية فى ضوء القرار الذى اتخذه الكونجرس بصدد مقترحات الرئيس الأمريكى"(٤٠).

ولقد قام عبدالإله بزيارة بيروت فى الفترة من ١٦-١٨ يناير، وهناك التقى مع المسئولين الرسميين، فضلاً عن ذلك انحصرت مقابلاته فى لبنان فى بعض الفئات المعروفة بعدائها للسياسة المصرية، وعلى الرغم من أن هذه المباحثات قد جرت فى جو من السرية، ولم يعلن عن نتائجها، فإن السفير المصرى قدم بعض المعلومات، بناءً على اتصالات أجراها، فذكر أن المحادثات دارت حول: مقاومة نفوذ الرئيس عبدالناصر والسياسة المصرية بكافة الطرق، وإضعاف التحالف المصرى السعودى السورى الأردنى عن طريق التلويح بوجود تقارب سعودى هاشمى، وبث الدعايات المعادية لمصر، وإلقاء الخوف فى قلب الملك سعود من ناحية دعوى التغلغل الشيوعى، واستعداء الولايات المتحدة والدول الغربية بصفة عامة على سوريا بدعوى الارتماء فى أحضان الشيوعية، وقيام ديكتاتورية عسكرية مستترة بها، فضلاً عن الاتفاق على التعاون مع المعسكر الغربى بوسائل أو طرق أكثر وضوحًا، وخصوصًا فيما يتعلق بمبدأ إيزنهاور، واتفقا على تكوين محور عراقى لبنانى معاكس لمصر يمكن أن يجذب إليه دولاً عربية أخرى مثل السعودية والأردن وليبيا وتونس والمغرب على أن يستهدف المحور تمزيق المحور العربى الرباعى (مصر والسعودية وسوريا والأردن)، ومن ثمَّ عزل مصر فى

النهاية، واتفقا على تنسيق وسائل مقاومة النفوذ الشيوعى فى البلدين، وختامًا حصل الرئيس شمعون على وعد عراقى بدعمه بكافة الوسائل المادية والمعنوية فى معركة الانتخابات الرئاسية القادمة(٤١).

ومن جهة أخرى أبلغت السفارة المصرية بأنقرة الخارجية المصرية، حديثًا دار بين القائم بالأعمال بالنيابة وسفير العراق، فحواه أن العراق مقبل على الانحراف بسياسته والسير فى ركاب الولايات المتحدة عن طريق زيادة التعاون معها فى نطاق مبدأ إيزنهاور، وأن زيارة عبدالإله لأنقرة كانت لتمهيد السبيل لسياسة العراق الجديدة (٤٢).

اليمن: على الرغم من أن الإمام أحمد قد أعرب عن رفضه لمبدأ إيزنهاور، فإنه ترك الباب مفتوحًا لقبول المساعدات الأمريكية، شريطة أن لا يكون فيها مساس بسيادة اليمن واستقلاله، وأكد على ذلك القاضى محمد العمرى مساعد وزير الخارجية عن وصف سياسة بلاده من المبدأ بالقول: " إن اليمن فى حاجة إلى معونة، وهى تفضل قبل كل شىء المعونة العربية، وتكره كل مشروع يشتم منه رائحة السيطرة والاستعمار... إننا لنقبل المعونات من أى جهة، على شرط أن لا تحتكرنا تلك الجهة، وأن لا تمنعنا من التعاون مع الدول الأخرى فى حرية تامة فى نطاق مصلحتنا التى هى جزء لا يتجزأ من الأمة العربية"(٤٣).

اجتماع القاهرة (١٩ يناير ١٩٥٧)

فى ظل حالة الانقسام التى شهدتها الساحة العربية بين معارض ومؤيد ومتردد، دعا عبدالناصر لعقد مؤتمر لأقطاب الدول العربية الأربع: (مصر والسعودية والأردن وسوريا)، لمناقشة الأمر، والخروج برؤية موحدة منه، وفى ١٩ يناير ١٩٥٧ عُقد مؤتمر بالقاهرة، ضم كلاً من عبدالناصر وسعود والحسين وصبرى العسلى رئيس الوزراء السورى(٤٤)، وبعد أن أعربت كل دولة عن وجهة نظرها فى المشروع الأمريكى اتفقوا جميعًا على معارضة نظرية الفراغ، وأن البلدان العربية الأربع لا تعترف بوجود فراغ بالشرق الأوسط ، وإن كان هناك

فالقومية العربية هى المسئولة عن ملء هذا الفراغ المزعوم، وألا يسمحوا لدولهم أن تكون منطقة نفوذ لأية دول أجنبية، كما وافقوا بالإجماع على أن يعبر الملك سعود عن وجهة النظر هذه أثناء زيارته المرتقبة لواشنطن، فضلاً عن ذلك أسفر اللقاء عن توقيع اتفاقية التضامن العربى بين الحكومات الأربع، وقد نصَّت على أن تسهم الدول الثلاث: (السعودية ومصر وسوريا) بمبلغ اثنى عشر مليونًا ونصف المليون جنيه مصرى سنويًا فى تكاليف الالتزامات التى تقع على عاتق حكومة المملكة الأردنية، ولمدة عشر سنوات، وقد وُزِّع المبلغ بين الحكومات الثلاث بنسب متفاوتة، فكان نصيب سوريا مليونين ونصف، واقتسمت مصر والسعودية بقية المبلغ، حيث تحملت كل منهما خمسة ملايين، واتفقت الحكومات المتعاقدة بأن تدفع كل منها نصيبها من تلك الالتزامات على قسطين متساويين الأول منهما عندما توضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ، والثانى بعد ستة أشهر من تاريخ استحقاق القسط الأول[٤٥].

وهكذا لم تُسفر قرارات المؤتمر عن رفضٍ قاطعٍ لمبدأ إيزنهاور جملة وتفصيلاً، وإنما انصب الأمر على معارضة بعض أجزائه، ولا سيما ما يتعلق بنظرية الفراغ، ونخلص من ذلك أنه لم يكن هناك إجماع من قبل الحاضرين على رؤية موحدة، وأن السياسات كانت متباينة، وهذا ما سنستدل عليه لاحقًا.

زيارة الملك سعود للولايات المتحدة

ذهب سعود لواشنطن فى زيارة رسمية (٣٠ يناير-٨ فبراير ١٩٥٧)، ودارت مباحثات منها ما اختص بالشأن السعودى وقضاياه، ومنها ما تعلق بالقضايا الإقليمة والدولية، ونال الحديث عن مبدأ إيزنهاور حيزًا مهمًا، وعلى الرغم من عدم صدور بيانات رسمية عن الجانبين بهذا الشأن، فإن الملك سعود قد عبر فى تصريح عام عن اقتناعه بأن مبدأ إيزنهاور سوف يلقى ترحيبًا حارًا لدى الدول العربية، إذا أوضح لهم النقاط التى أثارها مع الجانب الأمريكى، وما قدمه من تفسيرات حيالها، وقد تعهد بأن يحاول تصحيح سوء الفهم السائد فى المنطقة

بخصوص هذه المقترحات[٤٦].

وقد نقلت صحيفة نيويورك هيرالد تريبيون New York Herald Tribune هذا التصريح بشكل مفصل، فذكرت على لسان الملك قوله: "إن العالم العربى سيجد مبدأ إيزنهاور مقبولاً، إذا أمكن أن توضح له النقاط الغامضة فيه كما أوضحت لى"، وأضاف سعود بأنه سيحاول إزالة سوء الفهم المثار حول مبدأ إيزنهاور، وأنه سينقل للدول العربية الأثر الحقيقى الذى تركته تفسيرات المسئولين الأمريكيين فى نفسه، وبيَّن أن الولايات المتحدة لن تستخدم قواتها إلا لصد هجوم شيوعى يقع على الدولة العربية، شريطة أن تطلب الدول المعتدى عليها هذه المساعدة، وأشارت الصحيفة إلى أن إيزنهاور أوضح لسعود بأنه ليس لبلاده مآرب استعمارية فى البلاد العربية، وأن سياسته ترمى فقط إلى حمايتها من التسرب الشيوعى، وإبقاء منطقة الشرق الأوسط بعيدة عن الوقوع فى قبضة الاتحاد السوفيتى[٤٧].

وقد تبادل الجانبان الأمريكى والسعودى مذكرتين - لم يعلن عنهما وقتذاك- تضمنت بعض التأكيدات من قِبَل الولايات المتحدة، ومنها:

- تقديمها الشكر للملك سعود على إيضاحاته الخاصة بمبدأ إيزنهاور، كما أقرت بحاجة المملكة العربية السعودية إلى تعزيز قواتها المسلحة، لتعزيز أغراض الدفاع عن المملكة، بما فى ذلك الدفاع عن قاعدة الظهران.

- أنها ستواصل تقديم المعدات العسكرية للمملكة، على أن تستخدم المعدات لتوطيد السلام والأمن الدوليين فى نطاق ميثاق الأمم المتحدة.

- توافق على تزويد المملكة العربية السعودية - دون مقابل- ببعض المنشآت الإضافية فى مطار الظهران، لغرض تحسين تسهيلات الطيران المدنى، وتوافق أيضًا على تقديم برنامج تدريب لسلاح الطيران السعودى، وتوسيع برنامج التدريب الاستشارى الخاص بالجيش العربى السعودى، وكذلك تدريب أفراد البحرية.

- طلبت من الحكومة السعودية تجديد اتفاقية قاعدة الظهران، لمدة خمس سنوات أخرى.

- أعربت عن استعدادها تنفيذ أية مشروعات يتفق عليها الطرفان لاحقًا، وأكدت على أن توسيع ميناء الدمام سينال الاعتبار الأول، كما أنها وافقت على تقديم بعض المساعدات الهندسية والفنية، وقررت بذل مساعيها لفتح اعتمادات مالية جديدة للمشروعات الاقتصادية بالمملكة.

- فى حالة قبول السعودية لما تقدم، توافق على أن تشكل هذه البنود، وجواب الملك سعود بالموافقة اتفاقًا نهائيًا بين الدولتين(٤٨).

وهناك ما يحسب للملك سعود فى هذه الزيارة، فقد عارض المساعى الأمريكية لتدويل مياه خليج العقبة، وأكد على أنها مارة بأراض عربية: (شرم الشيخ ومضيق تيران)، وطالب بسرعة انسحاب إسرائيل من الأراضى المصرية(٤٩)، كما دافع عن كل من مصر وسوريا، فأكد على أن تخوف الولايات المتحدة من خطر التغلغل الشيوعى فى المنطقة مبالغ فيه، وبيَّن أن مصر ما كانت لتتسلم الأسلحة السوفيتية - والمعروفة باسم صفقة الأسلحة التشيكية- لو أنها استطاعت الحصول عليها من أى مكان آخر(٥٠).

والمتأمل لتصريح الملك سعود، يجد فيه توجهًا سعوديًا قويًا للقبول بمبدأ إيزنهاور، مما سينعكس على مواقف الدول العربية منه، إذ أنه أعطى بذلك نوعًا من الدعم الأدبى لصانعى القرار فى كل من العراق ولبنان للمضى قُدمًا فى الجهر بقبوله، وأكسبهم دعمًا فى مواجهة الرأى العام الشعبى فى بلديهما، والذى كان غير محبذ للارتباط بمشروعات غربية، كما أنه سيشجع النظام الأردنى على إعادة التفكير من جديد فى المبدأ، ونهج السبل لتأييده، وذلك للحصول على أكبر قدر من المساعدات الاقتصادية، لاسيما وأن لدى قيادته السياسية شكوكًا فى مدى قدرة كل من مصر وسوريا فى الوفاء بالتزاماتهم المالية نحوه، وفقًا لما أقرته الدولتان فى لقاء القاهرة الأخير.

وعلى جانب آخر، فقد حدث تنسيق سعودى لبنانى عراقى فى واشنطن أثناء زيارة الملك سعود لها، إذ تزامنت هذه الزيارة مع وجود كل من الأمير عبدالإله وشارل مالك، وكان ذلك بإيعاز من حكومتيهما لتنسيق الرؤى والمواقف حول المبدأ، فقد التقى الثلاثة، وتحدثوا بشأن علاقة العرب بالولايات المتحدة والغرب، وتبادلوا معًا وجهات نظر بلادهم حول مبدأ إيزنهاور(٥١)، وقد أعلن وزير الخارجية اللبنانية -عقب التصريح الذى أدلى به سعود- ترحيبه بالتفاهمات التى حدثت بين المملكة والولايات المتحدة بقوله: " إن لبنان مرتبط بعلاقات الأخوة العربية بالسعودية ومرتبط بعلاقات الصداقة بالولايات المتحدة؛ ولذلك فإن كل بادرة تفاهم بين شقيقة من شقيقاته العربية وبين دولة كبرى صديق كالولايات المتحدة يرحب بها هنا"(٥٢)، ولتحقيق مزيد من التقارب بين الجانبين عرض شارل مالك، بناءً على تكليف من شمعون استعداد بلاده للتوسط بين السعودية وبريطانيا فى شأن الخلاف القائم حينذاك حول واحة البريمى(٥٣).

وفى السياق ذاته، أبرق الأمير عبدالإله إلى نورى السعيد يُخبره بنتائج اجتماعه بالملك سعود، مؤكدًا على أنه كان ناجحًا، وأنه تفهم وجهة نظر العراق فى سياسته الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بميثاق حلف بغداد ومبدأ إيزنهاور، وأشار إلى أن سعود أصبح يؤيد وجهة نظر العراق وسياسته الخارجية، وأشار إلى أنه سيعمل - خلال اجتماعات القاهرة المقبلة - على إزالة الجفاء القائم آنذاك بين النظامين المصرى والعراقى(٥٤).

على أية حال كان لأحداث الزيارة ونتائجها أثر بالغ، إذ استقبلتها الحكومة المصرية بنوع من الحذر والترقب، وقررت الانتظار ريثما يعود الملك سعود مرة أخرى للقاهرة، ويُطلع قادة أقطاب الدول الأربع على نتائجها، فى حين توالت تقارير الخارجية المصرية فى العواصم العربية المختلفة وواشنطن ترصد بشكل دقيق تطورات الأوضاع للوقوف أوَّلاً بأول على المستجدات، ووقفت الحكومة السورية موقفًا مماثلاً، فأشار رئيس الوزراء السورى صبرى العسلى أن حكومته

لم تتلق بعد معلومات وافية عن مباحثات سعود فى الولايات المتحدة. هذا وقد اعتبرت لبنان الزيارة ونتائجها بمثابة "ضربة قاضية لمحور الرياض القاهرة"[٥٥]، وأكدت أن سعود نفض يده عن سياسة الحياد الإيجابى، وقرر مسايرة السياسة الأمريكية[٥٦]. أما الحكومة العراقية فقد أبرقت من جانبها للملك سعود مرحبة بنتائج مباحثاته، وأعربت عن تأييدها لوجهة نظر المملكة، كما أدلى رئيس الوزراء العراقى نورى السعيد بعدد من التصريحات - خلال جلسة سرية عقدها لأعضاء اللجنة المالية بمجلس النواب العراقى، لمناقشة الميزانية الجديدة- فى ١٤ فبراير ١٩٥٧، حيث أشار إلى أن الحكومة المصرية أصبحت فى مأزق، فهى لا تستطيع الاندفاع فى تأييد سياسة الاتحاد السوفيتى؛ لأن ذلك سيؤدى إلى ضغط خارجى ضدها قد يسفر عنه الإطاحة بنظام حكم عبدالناصر، كما أنها لا يمكنها التراجع إلى الوراء خوفًا من إثارة الشعب المصرى، وذكر أن الولايات المتحدة ليس لها مطامع استعمارية فى الشرق الأوسط، وأنها لا تسعى إلا إلى مكافحة الشيوعية فحسب، ثم أضاف بأن العراق والسعودية وافقتا على مبدأ إيزنهاور، وأن هناك توافقًا عراقيًا سعوديًا أردنيًا فى وجهات النظر حول مكافحة الشيوعية[٥٧].

ومن ناحية أخرى، ترقبت اللجنة السياسية العليا لحلف بغداد نتائج زيارة الملك سعود للرئيس إيزنهاور، ونظرت إليها نظرة تفاؤل بالنسبة لعلاقة السعودية بالحلف، وأشارت إلى أنها بانتظار أن يتخذ الملك خطوة إيجابية للتعاون مع دول الميثاق، وعلى الرغم من أنها لم تتوقع عملاً حاسمًا من جانب الملك للانضمام إلى حلف بغداد بصورة رسمية فى المستقبل القريب، فإنها أبدت تفاؤلاً بتعاون السعودية عبر صور عدة منها: وقف معارضتها له، ثم يلى ذلك اشتراكها فى أعمال لجنة مكافحة المبادئ الهدامة، وتبادل المعلومات عن النشاط الشيوعى فى منطقة الشرق الأوسط[٥٨].

ورأت اللجنة بأن خطوة كهذه كفيلة بتعبيد الطريق أمام لبنان، وكذلك الأردن

للاشتراك فى نشاط بعض لجان الحلف، وأضافت بأن حكومة لبنان قد أبدت فى الماضى ولاتزال تبدى استعدادًا طيبًا للتعاون، ولكن تعوزها الشجاعة الأدبية، وترهبها الإجراءات التى قد تتخذها معها مصر، وأشارت بالمعنى نفسه للأردن، زد على ذلك أكدت أنه سيكون للتحول السعودى المأمول نحو الحلف نتائج بعيدة المدى على مصر وسوريا، وأنه فضلاً عن الكسب السياسى لدول الحلف، فإن تحولاً كهذا سيقلل من حماسة المملكة فى تقديم المعونات المالية لمصر وسوريا والأردن؛ مما سيرغم الحكومات الثلاث -إن آجلاً أو عاجلاً - نتيجة لازدياد مصاعبهم المالية والاقتصادية على إعادة النظر فى سياستهم إزاء الحلف وإزاء المعسكر الشرقى(٥٩).

وعلى الصعيد الداخلى للمملكة العربية السعودية، فقد التقى سفير مصر بجدة عبدالجواد طبالة ولى العهد السعودى الأمير فيصل، ودار بينهما حديث مطول حول ما تشهده الساحة العربية من تطورات، ولاسيما ما يخص مبدأ إيزنهاور، وزيارة الملك سعود لواشنطن، ورفع تقرير بذلك للخارجية المصرية أفاد فيه بأن ولى العهد السعودى قد وجه انتقادًا حادًا للمحادثات التى أجراها الملك سعود فى الولايات المتحدة، محاولاً إظهار سعود بأنه يهتم بمصالحه الخاصة، دون أن يهتم بالمسائل العربية التى تهتم به غالبية الدول العربية، وأبدى امتعاضه لعدم اصطحاب الملك له فى رحلته هذه(٦٠). والمعروف أن الأمير فيصل كان صاحب توجه قومى عروبى، وأنه كان يقود سياسة مناقضة لتوجهات وسياسات الملك سعود، وقد احتدم الصراع بينهما فيما بعد إلى أن انتهى بعزل الملك سعود عام ١٩٦٤، وتوليه الحكم.

وهكذا أثارت زيارة الملك سعود لواشنطن وتصريحاته أصداء متابينة، فكان لكل مواقفه، وذلك وفقًا لعقيدته وتوجهاته السياسية، وفتحت الباب لكثير من التكهنات، كما كانت بمثابة بداية النهاية لمحور القاهرة الرياض دمشق عمان، وهو ما كانت تسعى إليه الدول الغربية، وفى مقدمتها الولايات المتحدة إلى جانب عدد

من الدول العربية التى كانت تسير فى ركابها، ولاسيما العراق ولبنان.

اجتماع الأقطاب الأربعة (٢٥ - ٢٧ فبراير ١٩٥٧)

دعت التطورات السياسية السابقة الرئيس عبدالناصر لدعوة الملك سعود - عقب انتهاء زيارته لواشنطن- بجانب كل من الملك حسين والرئيس السورى شكرى القوتلى للاجتماع بالقاهرة لمناقشة نتائج زيارة سعود لإيزنهاور، وقد عقد الأقطاب الأربع اجتماعهم، وتباحثوا الأمر خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ فبراير ١٩٥٧، وبدأ الملك سعود يروى نتائج مقابلاته مع إيزنهاور، وذكر أن الأخير أكد رغبة بلاده فى التعاون مع الدول العربية، واستعداده لتقديم مساعدات اقتصادية لها، وأنه يعمل على إحلال السلام بالمنطقة، وتحدث عبدالناصر معلقًا على الموقف الأمريكى، فذكر أنه لا يرى خطرًا شيوعيًّا داهمًا، وأن إسرائيل هى من تشكل الخطر الحقيقى على الدول العربية، وأن هذه النقطة سوف تبقى دومًا مثار خلاف مع الولايات المتحدة، وحدث انقسام فى الرؤى والمواقف، وبدت مصر وسوريا فى جانب، والمملكة العربية السعودية والأردن فى جانب آخر(٦١).

وأتى البيان الختامى للقمة معبرًا عن حالة الانقسام، إذ جاء فيه:" لقد استعرض المجتمعون الجهود المشكورة التى بذلها صاحب الجلالة الملك سعود بن عبدالعزيز خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، وما أوضحه جلالته للمسئولين فيها من وجهات النظر العربية حول مشاكل الشرق الأوسط، وما تناوله البحث من أمور... إن الدول العربية المجتمعة، وقد ازدادت قوة بوعى شعوبها، وازدادت إيمانًا بسلامة أهدافها ورسوخ فكرتها لتؤكد ما سبق أن أعلنته عن عزمها على تجنيب الأمة العربية مضار الحرب الباردة، والبعد بها عن منازعاتها، والتزام سياسة الحياد الإيجابى محافظة بذلك على مصالحها القومية، وكذلك تؤكد أن الدفاع عن العالم العربى يجب أن ينبثق من داخل الأمة العربية على هدى أمنها الحقيقى، وخارج نطاق الأحلاف الأجنبية"(٦٢).

والمتأمل للبيان يمكنه تسجيل عدد من النقاط منها:

- أنه لم يتناول مبدأ إيزنهاور لا من قريب ولا من بعيد، ولم يبرز رأى الدول المجتمعة فيه، على الرغم من أن المؤتمر عُقد خصيصًا لمناقشته والخروج برأى موحد.

- تم صياغة البيان بدبلوماسية كبيرة، فجاء مبهمًا عامًّا توافقيًا، إرضاءً لجميع الأطراف المشاركة؛ ولذا انصب بشكل كبير على سياسة الحياد الإيجابى وضرورة الابتعاد عن الحرب الباردة، ورفض الأحلاف الأجنبية، وهى تأكيدات دائمًا ما كان يتم صياغتها فى بيانات هؤلاء المسئولين من قبل، ومن ثم فلا جديد فيها.

- أنه كشف عن اختلاف الدول الأربعة وانقسامها حول الموقف من مبدأ إيزنهاور.

ولهذا جاء البيان مخيبًا لآمال القوميين العرب، الذين كانوا قد عقدوا عليه الآمال كمحطة لتوثيق التضامن بين الدول الأربع، وفى مقابل ذلك كان مبهجًا لدول المعسكر العربى المسايرة للسياسة الغربية، فقد أعطاها دعمًا قويًّا للاستمرار فى طريقها نحو قبول المبدأ بشكل رسمى ومعلن.

علاوة على ذلك، كان لبيان الأقطاب الأربعة صدى واسع فى عواصم دول المشرق العربى، وذلك على النحو التالى:

العراق: لم يصدر عن مسئوليها أية تعليقات أو بيانات رسمية حول هذا البيان، بل التزموا جانب الصمت، أما الصحف فقد نشر بعضها البيان كاملاً، ونشره البعض الآخر دون الفقرات الخاصة بالأحلاف وسياسة الحياد الإيجابى، ولم تعلق على البيان سوى جريدة الشعب فى الأول من مارس إذ قالت: " إن المسائل التى وردت فيه لم تكن جديدة بالنسبة للرأى العام فى البلاد العربية، وإن أبناء البلاد العربية كانوا يتطلعون إلى أكثر من هذه القرارات التى أتى على ذكرها البيان، كان يتطلعون إلى رأى اجتماع القاهرة فى الموضوع المهم الذى يشغل الشرق الأوسط والعالم كله، ونعنى به مبدأ إيزنهاور الخاص بهذه المنطقة، لاسيما

بعد أن أعلن الملك سعود أثناء زيارته الأخيرة للولايات المتحدة وبعد مغادرته أمريكا رأيه بصراحة ووضوح بهذا المبدأ، وتأييده له". ثم تساءلت الصحيفة عما إذا كان إغفال ذكر المبدأ فى البيان معناه أن الأقطاب الأربعة لم يتفقوا على اتخاذ موقف موحد إزائه، وأنهم تركوا لكل دولة من الدول الأربع أن تحدد موقفها منه على انفراد(٦٣).

الأردن: كان من البديهى أن ترحب الدوائر السياسية فى عمان بالبيان، لأنها أسهمت فى وضعه، فقد اشترك الملك حسين ورئيس وزرائه وبعض المسئولين السياسيين فى هذا المؤتمر، وكذلك فى إعداد البيان بصيغته، واشتركوا فى إصداره. أما بالنسبة للرأى العام، فقد كان يترقب الاجتماع بشىء من اللهفة والحذر، لما سبقه من شائعات وأراجيف، وما أحاط بزيارة سعود للولايات المتحدة من تأويلات لموقفه من مبدأ إيزنهاور، ومن أنه بعد عودته من الولايات المتحدة سيكون لسان الرئيس الأمريكى فى الدول العربية، ليشرح وجهة نظر الرئيس الأمريكى، ويزيل سوء التفاهم الذى علق بالمبدأ، وتوقع البعض أن يحدث انشقاق فى المؤتمر، فيقف الملكان سعود وحسين فى صف يؤيدان خطوات الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، ويقف الرئيسان جمال والقوتلى موقف الحياد الإيجابى بعيدًا عن نفوذ المعسكرين، وكانت دلائل الرأى العام على هذا الموقف أو هذا الانشقاق هى:

- تصريح الملك سعود فى الولايات المتحدة بأنه فهم ما يعنيه الرئيس إيزنهاور بمشروعه، وأنه يحتوى على نقاط إيجابية.

- تجديد الرياض لاتفاقية الظهران مع الولايات المتحدة، لمدة خمس سنوات أخرى، وقرار الولايات المتحدة بتزويد المملكة بالأسلحة والعتاد، وما قيل من أن هذه الأسلحة اشترط عدم استخدامها ضد إسرائيل، كل هذا أظهر أن التفاهم تام بين الدولتين(٦٤).

أما بالنسبة للموقف الصحفى فقد نشرت صحيفة الدفاع الأردنية فى ٢٨

فبراير ١٩٥٧ افتتاحية جاء فيها: "كان أظهر ما فى البيان إعلان بقاء هذه الجبهة متماسكة" ، ونشرت مقالاً آخر بعنوان: " البيان ومبدأ إيزنهاور"، عرضت فيه تأييد المجتمعين لعدد من القضايا العربية، مثل: تأكيد سيادة مصر على القناة ومطالبة المجتمع الدولى بالضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضى المصرية، ومناصرة حقوق الشعب الفلسطينى، وتأييد كفاح الشعب الجزائرى، ودافعت عن إغفال البيان لمبدأ إيزنهاور بالقول : " ... وهذه حقائق واقعة، ولكن مبدأ إيزنهاور ما زال بين البيت الأبيض والكونجرس، ومازال البحث، هناك شئون خطيرة ينبغى البت فيها أولاً" بينما سخرت صحيفة فلسطين من الذين شككوا فى نجاح المؤتمر، بالقول: " المشفقون الخائفون ما رأيهم الآن وقد أعلن الأقطاب تمسكهم بالحياد الإيجابى، وتجديدهم رفض الأحلاف الأجنبية، وعملهم على انسحاب إسرائيل، ما رأيهم وقد شكر الأقطاب الملك سعود على الجهود التى بذلها خلال زيارته للولايات المتحدة"(٦٥).

وعلى الرغم مما سبق، فإن نتائج المؤتمر كانت لها تبعات واضحة على موقف الملك حسين من مبدأ إيزنهاور، إذ سرعان ما بدأ يعيد النظر فى سياسته إزاءه، وكانت الولايات المتحدة من جانبها ترصده، ولما أدركت أنه فى حيرة من أمره، قررت استغلال الفرصة لصالحها، فعزمت على استقطابه هو الآخر - وكانت محاولاتها قد بدأت عقب انتهاء مؤتمر القاهرة الأول وبالتزامن مع وجود الملك سعود بواشنطن- إذ أوعزت إلى سفيرها بدمشق بالتحرك، والسفر فورًا إلى عمان للاجتماع بنظيره الأمريكى هناك، لوضع الخطة المناسبة لتنفيذ المهمة، وحدث ذلك، ثم اجتمع السفيران بالملك حسين فى حضور السفير الأردنى فى واشنطن، ويبدو أنه حمل هو الآخر رسالة من الحكومة الأمريكية إلى بلاده، وأخذا يرغبان الملك حسين، ملوِّحين له بإمكانية حصوله على "ما يشتهيه من المال" إن هو جاهر بعدائه للشيوعية، وعقب ذلك أذاع الملك حسين بيانًا بثه راديو عمان أكثر من مرة وكذلك نشرته الصحف، حذر فيه من الخطر الشيوعى، إذ أعلن فيه أنه "كعربى قريشى هاشمى"، لا يجد فى صفوف الأمة العربية مكانًا

لدعاة المذاهب المادية، والمبادئ التى تناقض الدين الإسلامى، وعقب ذلك شرع الملك فعلاً فى تنفيذ ما جاء فى البيان، إذ أقدم على عدد من التدابير لمكافحة الشيوعية، فأغلق عدة صحف ذات ميول يسارية، كما منع دخول نشرة وكالة تاس السوفيتية TASS Russian News Agency التى كانت تطبع فى دمشق، وتوزع فى الأردن، وأمر بتشديد الرقابة على الأشخاص المعروفين بميولهم الشيوعية(٦٦).

وقد اتفق الجانبان على أن الثمن الذى ستقدمه الولايات المتحدة لقاء هذا البيان، وتلك السياسة، هو تقديم الحكومة الأمريكية عددًا من التعهدات منها:

- ضمان حدود الأردن ضمانًا أكيدًا على أساس أن الولايات المتحدة مستعدة لوقف إسرائيل عند حدها، فيما لو فكرت فى القيام بأى هجوم توسعى ضد أراضى الضفة الغربية أو غيرها من الأراضى الأردنية.

- إنشاء مرفأ أردنى على خليج العقبة.

- رفع المعونة المالية التى تقدمها الولايات المتحدة للأردن وفقًا للنقطة الرابعة من ١٤ مليون إلى ٣٠ مليون دولار.

- الاشتراك فى تمويل عدد من المشروعات الاقتصادية والعمرانية الأردنية(٦٧).

وتشير هذه الدلائل بأن الملك حسين، قد قرر اتباع خطى الولايات المتحدة، وقد علق القائم بأعمال السفارة الأردنية بجدة لنظيره المصرى على موقف بلاده بأن الأردن بوضعه لا يمكنه أن يستمر فى المحافظة على كيانه كدولة، وذكر أن مجلس الوزراء الأردنى قد عقد مجلسًا عقب هذه الزيارة، وأعلن تصميم الحكومة على مكافحة الاستعمار، فى محاولة منها للضغط على الملك حسين، فيما علقت مجلة "الدبور" اللبنانية على هذه التطورات التى شهدتها الساحة الأردنية بالقول: " وراء رسالة الحسين اتفاق أردنى أمريكى"(٦٨).

لبنان: أبدت الحكومة اللبنانية اهتمامًا خاصًا بالبيان منذ صدوره، وكانت قد

اعتزمت بحثه فى أول اجتماع لمجلس الوزراء، غير أن المجلس عدل عن ذلك فى الجلسة التى عقدها فى ٤ مارس انتظارًا لعودة وزير الخارجية من واشنطن، ورأت الأوساط السياسية أن اهتمام الحكومة الظاهر ببحث البيان والنتائج المترتبة عليه يعود إلى أمرين أولهما: اشتراك الملك سعود فى إصداره، والمعروف أن لبنان قد أصبح أكثر ميلاً إلى انتهاج سياسة تقوم على أساس التعاون الوثيق مع سعود باعتباره فى نظر الحكومة اللبنانية قد أقر مبدأ إيزنهاور، وقبل نهائيًا التعاون مع الولايات المتحدة، وثانيهما: أن تمسك الأقطاب الأربعة بالحياد الإيجابى قد أوقع الحكومة اللبنانية فى شىء من الحيرة والارتباك بعد أن ورط شمعون نفسه فى تصريحه الذى أعلن فيه رفضه للحياد، ووجوب اتباع بلاده سياسة جديدة مغايرة له(٦٩).

بينما أجمعت الأوساط الوطنية على الترحيب بالبيان، وأعرب الزعماء الوطنيون ومنهم حسين العوينى وعبدالله اليافى وصائب سلام عن إقرارهم للسياسة التى رسمها قادة الدول الأربع فى بيان القاهرة، وقد بعث مؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات ببرقية إلى الأقطاب الأربعة فى ٥ مارس ١٩٥٧، نصت على:" إن مؤتمر الأحزاب والهيئات والشخصيات يعلن تأييده لجميع مقررات مؤتمر الملوك والرؤساء العرب التى عبرت عن أمانى الشعوب العربية، ورغبتها فى المحافظة على سيادتها واستقلالها، وحقوقها فى التمسك بسياسة الحياد"، وأصدر الحزب التقدمى الاشتراكى بيانًا جاء فيه: " إن الحزب التقدمى الاشتراكى بعد الاطلاع على بيان مؤتمر الرؤساء العرب ... يعلن تأييده للمقررات الستة الصادرة عن المؤتمر الآنف الذكر، ويناشد الدول العربية أن تعمل مجتمعه على تحقيقها، وعلى التزام سياسة الحياد الإيجابى التى تعنى فى نظر الحزب عدم التحالف السياسى والعسكرى مع أى من الجبهتين"(٧٠).

أما الصحافة اللبنانية، فقد رحب معظمها بالبيان، وذكرت أنه أكد حقيقة ملموسة، وهى أن الوعى العربى ووحدة الشعور القومى بين أبناء الأمة العربية قد

خرج من حيز الأمانى الشعبية إلى نطاق المبادئ الكبرى التى آمن بها ملوكهم ورؤساؤهم، ووضعوها دستورًا لسياستهم، وأكدت على أن البيان تضمن أمورًا مهمة وهى: مضى الدول الأربع فى معارضة حلف بغداد، وجعل الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة شرطًا لمفاوضة الغرب والتعاون معه، ونوَّهت الصحف إلى إغفال البيان أية إشارة لمبدأ إيزنهاور، وأكدت على أن هذا الاغفال كان أمرًا متوقعًا بعد تلكؤ إسرائيل فى الانسحاب من الأراضى المصرية، وأنه على الرغم من ذلك فقد ترك الباب مفتوحًا لإمكان إعادة النظر فى التعاون مع الولايات المتحدة. وفى المقابل من ذلك انتقدت بعض الصحف البيان، وكانت قلة، وذكرت أنه لم يأت بجديد، وأنه تكرار للبيانات السابقة، كما أنه جاء دليلاً على اختلاف وجهات نظر القادة الأربعة، وعدم اتفاقهم على رأى موحد إزاء المسائل الدولية، وأضافت أن الحياد الإيجابى لن يمنع الدول الموقعة على البيان من أن تنهج كل منها الطريق الذى رسمته لنفسها من قبل فى تأييد أحد المعسكرين الدوليين[٧١].

السعودية: كان لهذا البيان أثر طيب الأثر فى الدوائر الرسمية، وعدته نصرًا لسياسة الدول العربية "المتحررة" ، ولفكرة القومية العربية، وأنه دليل على فشل السياسة الاستعمارية التى تهدف إلى إيجاد ثغرة فى صفوف تلك الدول، لعزل مصر عن السعودية وسوريا والأردن، كما قوبل البيان بالترحيب من قبل الشعب السعودى، وقد تبادل الناس التهانى عقب صدوره، وأكدوا على أنه جاء مبددًا للشكوك والمخاوف التى كانت تساور البعض حول حقيقة موقف الملك سعود من مبدأ إيزنهاور[٧٢].

أما عن صدى البيان فى الصحافة السعودية، فقد قابلته بالترحيب، ووصفته صحيفة "البلاد السعودية" فى مقال افتتاحى بعنوان " بيان الأقطاب العرب دستور جديد للتضامن العربى"، أشادت فيه بما حواه من مواد[٧٣].

سوريا: أعربت الأوساط السورية الرسمية عن ترحيبها بالبيان، ولِمَ لا وهى مشاركة فى صناعته، وذكرت أنه جاء دعمًا للسياسة التحريرية التى سارت عليها

هذه الأقطار، وأنه بدَّد الدعايات الاستعمارية المغرضة التى أخذت تشن حملة من التضليل حول موقف الدول العربية المتحررة، وقد علقت على البيان بقولها: " لاشك أن التصريح الرباعى المشترك جاء صدمة عنيفة للدعايات المغرضة التى حاول باثوها ومذيعوها أن يوجدوا بها جوًّا من الشك والتفرقة بين البلاد العربية التى تتبع سياسة متحررة، فقد حاولت هذه الدعايات أن توهم الرأى العام العالمى أن جلالة الملك سعود قد تبنى النظريات الأمريكية، وأن سياسة السعودية قد استقلت عن السياسة الجماعية للدول العربية المتحررة، فجاء التصريح المشترك قاطعًا فى تأكيده تصميم الدول العربية المتحررة فى السير على سياسة الحياد الإيجابى، وعلى التأكيد بأن الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط هو من الأمور التى تخص سكان المنطقة وحدهم"(٧٤).

وقد أدلى رئيس الحكومة صبرى العسلى قائلاً: " نستطيع أن نكذب المحرضين الذين كانوا يقولون إن العرب ليسوا متفقين على الصعيد القومى الواحد بالنسبة لوحدة الرأى فى القرار الإجماعى الذى تجاوبت فيه روح المجتمعين تجاوبًا تامًّا بالنسبة للأهداف العربية وبالنسبة للغايات فى سبيل ما يستهدفونه من مصالح العروبة". وأجاب وزير الخارجية صلاح البيطار على سؤال حول نتائج مؤتمر الأقطاب، فذكر قوله " خرجنا من هذا المؤتمر والجبهة العربية المتحررة أكثر تماسكًا، وتضامنًا، لاسيما وأن وراءها جبهة شعبية عربية"(٧٥).

وأبرزت الصحف بيان الأقطاب الأربعة مؤيدة ومرحبة بما جاء فيه، وجاءت افتتاحية الصحف مؤكدة على ذلك، فكتبت صحيفة الرأى العام تحت عنوان " مؤتمر أقطاب العرب يتمسك بالسياسة العربية التحررية القائمة على التمسك بالحياد الإيجابى ورد كل مشاريع الأحلاف العسكرية الأجنبية"، وقالت صحيفة الأيام " نتائج مؤتمر الأقطاب صفعة لدعاة التفرقة"(٧٦).

وبذلك يتضح تباين الرؤى حول اجتماع الأقطاب الأربعة وبيانهم، ومرد ذلك اختلاف التوجهات السياسية للأنظمة، وكذلك المرجعيات الأيديولوجية، وغياب

الرؤية الكاملة عما دار من أحداث داخل كواليس الاجتماع؛ لذا اعتبره البعض استمرارًا لروح التعاون والتضامن والتنسيق المتبادل بين الدول الأربع، وبداية انطلاق لمرحلة جديدة من التضامن، والبعض الآخر عدَّه بمثابة اللقاء الأخير، وأنه وضع البذور الأولى لحالة الانقسام والتنافس بين أعضاء هذه الكتلة.

المبحث الرابع: زيارة چيمس ريتشاردز J. Richards (مارس - أبريل ١٩٥٧)

أوفد الرئيس أيزنهار چميس ريتشاردز مبعوثه الخاص للقيام بجولة مكوكية فى منطقة الشرق الأوسط، عقب تصديق الكونجرس على مبدئه فى ٩ مارس ١٩٥٧، وذلك لتقديم مزيد من الإيضاحات والتفسيرات حوله، فى محاولة لترغيب وترهيب حكومات دول المنطقة لقبوله، وكذلك تقديم مزيد من الوعود بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية، والتصدى للدعاية الشيوعية المناهضة له، بإثارة فزاعة الخطر الشيوعى، ومغبة ذلك على حكومات الدول العربية، وخصوصًا ذات النظام الملكى، متبعًا فى ذلك سياسة "العصا والجزرة"، ولاسيما وأن ردود الفعل العربية تجاهه كانت متباينة بين الرفض والقبول والتردد.

كانت لبنان المحطة الأولى للمبعوث الأمريكى، فزارها فى ١٤ مارس من العام ذاته، وبمجرد وصوله إلى مطار بيروت أدلى بتصريح أشار فيها بأنه مكلف من الرئيس إيزنهاور لزيارة دول الشرق الأوسط، للتباحث مع حكوماتها حول سياسة بلاده إزاء المنطقة، ولاسيما مبدأ إيزنهاور، وأبدى تشوقه لبحث الأمر مع الحكومة اللبنانية، وتقديم التفسيرات اللازمة لها، للوقوف على وجهة نظرها بشأنه، وأخذ يلوح بالجوانب الإيجابية للمبدأ (من وجهة نظر حكومته)، ومنها: التعاون مع دول الشرق الأوسط للمحافظة على استقلالها، وتقديم مساعدات اقتصادية، وكذلك عسكرية متى تعرضت لأى اعتداء شيوعى، وذلك وفقًا لإرادتها، واختتم تصريحه بالثناء على موقف الحكومة اللبنانية من المبدأ، وأعرب عن سروره لتفهمها السياسة الأمريكية(٧٧).

وقد أجرى المبعوث الأمريكى لقاءات وأحاديث مع المسئولين اللبنانيين، وفى

اليوم التالى التقى شارل مالك، وألقى الطرفان خطابين، احتوى خطاب وزير الخارجية اللبنانى على:

- أشاد بمناقب إيزنهاور ونسب إليه الفضل الأول فى انسحاب إسرائيل من الأراضى المصرية، ووجه الشكر له لبدء مبعوثه جولته بزيارة لبنان.

- أكَّد على وحدة الهدف بين البلدين، وخصوصًا فيما يتعلق بمقاومة الشيوعية.

- أعلن قبول لبنان رسميًا لمبدأ إيزنهاور، وأشار إلى أنه يضمن استقلاله وسيادته(٧٨).

بينما تضمن خطاب ريتشاردز على عدد من النقاط منها:

- أشاد بالحفاوة التى قوبل بها من قبل الرئيس وحكومته، وأكد على أن مهمته مقصورة على شرح مبدأ إيزنهاور، والإجابة على أية استفهامات بشأنه، لا ليجبر أحدًا على قبوله، وأشار إلى أن لكل بلد الحرية فى قبول هذه المساعدات الاقتصادية والعسكرية أو رفضها.

- خصص الجانب الأكبر من خطابه للتحدث عن الخطر الشيوعى، ووصفه "بالحمم التى تنساب من البركان إذا قابلت فى طريقها سدًّا تحولت من التدفق إلى أى واد تجده أمامها مفتوحًا"، وأكد على تصميم بلاده على مقاومة الخطر الشيوعى(٧٩).

ومن الراجح أن اختيار الحكومة الأمريكية للبنان، لتكون أولى محطات المبعوث الأمريكى فى المنطقة لم يكن أمرًا عفويًّا، بل كان مدروسًا بشكل جيد، لاسيما وأنها كانت أقرب الدول العربية لقبول مبدأ إيزنهاور، والإعلان عن ذلك بشكل رسمى، وهذا - إن تحقق - سيعطى المبعوث دعمًا معنويًا فى لقاءاته اللاحقة مع مسئولى المنطقة.

وفى السياق ذاته، واصل المبعوث الأمريكى جولته، فوصل بغداد فى ٦ أبريل

١٩٥٧، والتقى بالملك فيصل الثانى ومسئولى الحكومة، وفى نهاية الزيارة، أصدر الجانبان بيانًا مشتركًا، حوى عددًا من النقاط:

- اتفاق وجهتى نظر حكومة الولايات المتحدة والعراق على طبيعة تهديد الشيوعية العالمية لأقطار الشرق الأوسط، وضرورة التصدى لهذا التهديد.

- ترحيب رئيس الحكومة العراقية باستعداد الولايات المتحدة للانضمام إلى اللجنة العسكرية لميثاق حلف بغداد.

- أن الولايات المتحدة لا تنشد إقامة قواعد أو منطقة نفوذ لها فى المنطقة، وهى راغبة فقط فى مساعدة شعوب الشرق الأوسط للمحافظة على استقلالها.

- موافقة البعثة على وجوب تقديم مساعدات عسكرية إضافية إلى العراق(٨٠).

إضافة إلى ذلك، عقد ريتشاردز مؤتمرًا صحفيًا بدار الإذاعة العراقية ختم به مهمة بعثته فى العراق، وقد قدمه خليل إبراهيم مدير التوجية والإذاعة العام بكلمة، جاء فيها: "إن الرئيس إيزنهاور حيث أعلن مشروعه الجديد قوبل بدعايات كثيرة من جانب الشيوعيين بقصد قبر المشروع، وحرمان الدول خاصة الصغيرة منها من فوائده"، ثم أعلن المبعوث الأمريكى عن أن مباحثاته فى بغداد قد أسفرت عن نتائج طيبة، وعندما سئل عن موعد زيارته للقاهرة ودمشق، أجاب بأن البعثة لا تزور بلدًا ما لم توجه إليها دعوة بذلك، وأنها ستزورهما متى تحقق ذلك(٨١). وهكذا قبلت العراق مبدأ إيزنهاور، وانضمت إلى جانب لبنان.

وعقب ذلك سافر المبعوث الأمريكى من بغداد إلى الرياض مباشرة فى ٩ أبريل من العام ذاته، وهناك عقد سلسلة من اللقاءات مع الملك سعود، وقد أكد له ريتشاردز من جديد على أن مبدأ الرئيس الأمريكى يهدف إلى تعزيز قوة دول المنطقة، وتمكينها من صيانة استقلالها وأمنها القومى، وصدر على أعقابها بيان مشترك، أكد فيه الطرفان مواصلتهما العمل المشترك معًا لمقاومة النشاط

الشيوعى وأية أشكال استعمارية أخرى تهدد السلام والاستقرار فى المنطقة[٨٢].

وفى أثناء هذه الزيارة أصدر الملك سعود مرسومًا ملكيًا بتجديد اتفاقية قاعدة الظهران مع الولايات المتحدة لمدة خمس سنوات أخرى، كما وافق على ما جاء بالمذكرتين المتبادلتين فى واشنطن أثناء زيارته لها[٨٣]، والتى أشرنا لهما سلفًا. ونستدل مما سبق أن السعودية، قد اتخذت موقفًا وسطيًّا من مبدأ إيزنهاور، فلم تقبله ولم ترفضه، تحقيقًا لمصالحها، وإن غلب على موقفها قبوله بشكل ضمنى مستتر.

وبالتزامن مع هذه الزيارة كلفت الحكومة المصرية سفيرها بجدة بتحديد موعد لمقابلة الملك سعود، وتسليمه خطابًا من الرئيس عبدالناصر، فالتقى به فى ١١ أبريل، وسلمه الخطاب بحضور مستشاره الشيخ يوسف ياسين، وعلى الرغم من عدم الإعلان عن مضمونه، فإن فحوى رد الملك سعود، قد أكدت على أنها حملت رؤية الحكومة المصرية من مبدأ إيزنهاور، وبعض المطالب المصرية الأخرى، ولاسيما موضوع الملاحة فى القناة وخليج العقبة، والتى طلبت القيادة المصرية من الملك سعود توضيحها للمبعوث الأمريكى، إذ وصف مطالب عبدالناصر بالمنطقية، وذكر أنه تحدث مع ريتشاردز فى هذا الموضوع، وبيَّن له أنه لايمكن السماح لإسرائيل بالمرور فى قناة السويس بأى حال من الأحوال، ولدعم الموقف المصرى والعربى سأل الملك سعود ريتشاردز عما إذا كانت بلاده تسمح لروسيا بالمرور فى قناة تمر بين نيويورك وواشنطن مثلاً، فلما أجابه المبعوث الأمريكى بالنفى، قال له الملك: "كيف تطلبون أن تمر إسرائيل بقناة السويس، إن مصر والعرب فى حالة حرب مع إسرائيل، ولا يمكن أن يسمح لها بالمرور فى قناة السويس، وحتى لو فرض أن مصر وافقت على مرورها فلا نحن ولا العرب نوافق عليه"[٨٤].

وقد تناول الحديث موضوع زيارة ريتشاردز للسعودية، فأشار الملك إلى أنه بعد أن شرح له المبعوث الأمريكى مبدأ إيزنهاور، أبدى تعليقًا على العبارة التى وردت فى المشروع، والتى تنص على " المعونة ضد أى هجوم شيوعى من روسيا، أو

أى دولة واقعة تحت النفوذ الشيوعى"، ووصفها بأنها عبارة مبهمة، وضرب مثلاً على ذلك بالقول: "فمثلاً أنتم تزعمون أن مصر وسوريا واقعتان تحت النفوذ الشيوعى ففى حالة قيام إسرائيل بالعدوان على أحدهما قد تؤوّلون العبارة المشار إليها بحيث تدعون اعتداء على إسرائيل من دولة واقعة تحت النفوذ الشيوعى"، فذكر ريتشاردز أن المقصود فى تلك العبارة هى الدول الشيوعية فعلاً مثل الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا والمجر والصين الشعبية، وعلق الملك أيضًا على أن عبارة "صد العدوان الشيوعى بالقوة"، ومعالجة أى عدوان آخر عن طريق الأمم المتحدة أمر ينبغى ألا يكون، بل يجب أن يوضح بحيث يعالج كلا النوعين من الاعتداء بنفس الطريقة(٨٥).

ومضى الملك معقبًا على ما دار من حديث بينه وبين ريتشاردز، فذكر أنه استمع لتفسيراته، وأبدى ملاحظاته، وأكد على أنه لم يبد رأيًا فى مبدأ إيزنهاور، سواءً بالقبول أم بالرفض، وأنه لم يتسرع بالقبول كما فعلت لبنان، ولم يبادر بالرفض كما فعلت الأردن، وأن الموضوع يحتاج إلى تشاور عربى، ونوَّه أيضًا أنه تعرض فى حديثه مع ريشاردز لموضوع الملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة، فذكر له أنها مسألة "حياة أو موت"، وأن العرب لن يسمحوا بأى حال من الأحوال لسفن إسرائيل بالمرور، لكونها مياهًا إقليمية عربية، وهدد الدول الغربية إذا أقدمت على هذه الخطوة بالقول: "وإذا حاول أحد تمرير أى سفينة إسرائيلية فيه فسنقاوم تلك المحاولة، وقد نهيب بمسلمى العالم كافة أن يدافعوا عن مقدساتهم، ولن يكلفنا ذلك سوى إعلان إيقاف الحج، لعدم ضمان سلامة الحجاج، ونطلب من المسلمين أن يهبوا لحماية الأراضى المقدسة"، وقد أفزع هذا التهديد ريتشاردز، ورجا الملك ألا يلجأ لذلك ثلاث مرات(٨٦).

وتتواصل زيارات المبعوث الأمريكى، فيصل اليمن فى ١١ أبريل ١٩٥٧، ليقابل الإمام أحمد وولى العهد الأمير البدر، واستحوذ الخطر الشيوعى على الجانب الأكبر من أحاديثه معهما، واستمر فى توجيه الاتهامات للسوفيت كالعادة، وذلك

لإدخال الفزع والخوف فى قلب الإمام، فذكر ريتشاردز أن بلاده كانت قد اتفقت مع الاتحاد السوفيتى بعد الحرب العالمية الثانية على أن لا يتدخل الطرفان فى شأن من شئون الدول الأخرى، ولكنه قد أخل بالاتفاق، وأخذ يضرب أمثلة على ذلك، فذكر استحواذ السوفيت على الكثير من دول شرق أوربا، وعمله الدائم على نشر مبادئ الشيوعية، وموقفه العدائى فى الحرب الكورية، ودعمه لكوريا الشمالية، وفى المقابل من ذلك أكد على أن بلاده لا تهدف إلى تحقيق أغراض استعمارية، وتنشد صداقة الجميع، وتعمل على صيانة سيادة الجميع دون أن تبغى من وراء ذلك مآرب(٨٧).

ومضى المبعوث الأمريكى موجهًا حديثه للأمير البدر، وسأله عن الهدف من زيارته التى قام بها أخيرًا للاتحاد السوفيتى، وما حققته من نتائج، فأجابه بأنها كانت مجرد زيارة تقليدية، لم يكن يبغى من ورائها تحقيق أى مأرب خفى، وأن ما يبتغيه هو توثيق الصداقة معه، لتكسب بلاده صوتًا قويًا فى المجال الدولى، يناصرها فى نزاعها مع إنجلترا حول جنوب اليمن (المحميات)، واختتم البدر جوابه متهمكًا: "وإنى زرت روسيا، وعدت منها، ولكن لم أعد مبشرًا شيوعيًا، وأنهم يتهموننى بالأمير الأحمر، وكل هذا وما إليه ادعاءات استعمارية". ثم وجه المبعوث الأمريكى إليه سؤالاً آخر متهمًا فيه الحكومة اليمنية بالجنوح والميل نحو الأخذ بالمبادئ الشيوعية، فجاء جواب البدر قاطعًا بأنهم على النقيض من ذلك، وأنهم كمسلمين لا يعترفون بالمبادئ الشيوعية بل يناهضونها، وأنها تتناقض مع مبادئ الشرعية، واستطرد قائلاً : "نحن نصادق من يصادقنا"، وأشار إلى أن الاتحاد السوفيتى قد مد يده بالمساعدة لليمن، ووقف بجانبها إزاء الاعتداءات البريطانية على جنوب اليمن، فى حين أن الحكومة الأمريكية قد وقفت موقفًا سلبيًا(٨٨).

وذكر الأمير البدر بأن بلاده فى حاجة قصوى إلى مساعدة الولايات المتحدة فى كافة المرافق الاقتصادية، ولكنها تتقاعس عن مساعدتهم، وضرب مثلاً بشركة

أمريكية كانت الحكومة اليمنية قد تعاقدت معها للتنقيب عن البترول والمعادن، وأنها لم تلتزم بما تم الاتفاق عليه، فلم تبدأ عملها، فأجابه المبعوث بأن هذا الموضوع خارج عن مهمته، ووعده بالتحدث إلى الرئيس إيزنهاور فى هذا الشأن، وقد أنهى البدر حديثه بأن بلاده ترحب من جانبها بهذه المساعدات على شرط أن لا تكون مشروطة بأى التزام(٨٩).

وكان السفير المصرى قد التقى بالبدر قبيل زيارة المبعوث الأمريكى، وسأله الأخير عن موقف مصر من مبدأ إيزنهاور، فذكر له أن مصر لن توافق على شىء إلا بعد الاتفاق على رأى موحد بالاتفاق مع الدول العربية، فأثنى البدر على ذلك، وأكد أن موقف بلاده مماثل للموقف المصرى(٩٠).

وفى السياق ذاته، قدم الدكتور عبدالمنعم عزت رئيس بعثة وزارة الشئون الاجتماعية- والتى كانت فى زيارة لليمن آنذاك، وقد تزامن وجودها مع زيارة المبعوث الأمريكى- تقريرًا لوزارته، أشار فيه إلى أن الملك سعود، كان قد أرسل بعثة سعودية برئاسة مستشاره جمال الحسينى قبل وصول ريتشاردز بأسبوع إلى اليمن، ليمهد الأجواء للزيارة المرتقبة، ونقل حديثًا مقتطفًا لما دار من حديث بين الإمام والمبعوث الأمريكى، نقله له أحد أقارب الإمام أحمد، ورد به: "إن المبعوث الأمريكى شرح للإمام مزايا المشروع الأمريكى، وعندما انتهى من حديثه، قال الإمام إنه لا يستطيع البت فى هذا المشروع قبل أن يستشير حلفاءه مصر وسوريا والسعودية، فقال ريتشاردز متعمدًا استفزازه: "هل تسمح جلالتك بأن تذكر لى من كان يمثلك فى اجتماع القاهرة الأخير للرؤساء العرب"، فرد الإمام بأن كل واحد منهم كان يمثله، وقد أثاره هذا الفخر فلم تطل المقابلة بعد ذلك أكثر من عشر دقائق وأنهاها"(٩١).

وهكذا أعرضت اليمن عن قبول مشرع إيزنهاور، ولعل مرد ذلك سياسة اليمن التقليدية والتى كانت تميل إلى العزلة، كما أن الأمير البدر قد أسهم بدور فاعل فى هذا التوجه، إذ إنه كان منفتحًا على كل من مصر والاتحاد السوفيتى، فوثق

علاقة بلاده معهما، زد على ذلك أن صراعه على ولاية العهد مع عمه الأمير الحسن، قد لعب دورًا فى تشكيل هذه السياسة، ولاسيما وأن الأخير كان مدعومًا من قِبَل كل من الولايات المتحدة وإنجلترا.

أما بالنسبة لسوريا، ففى ١٦ فبراير ١٩٥٧ وجهت السفارة الأمريكية بدمشق كتابًا إلى وزارة الخارجية السورية تضمن ما يُفيد أن چيمس ريتشاردز قادم للشرق الأوسط للبحث فى مبدأ إيزنهاور، وأنه على استعداد للمجىء إلى دمشق، إذا أبدت السلطات السورية اهتمامًا قاطعًا ببحث المبدأ، وقد فهم من صيغة الكتاب أن السفارة الأمريكية كانت تريد أن يكون الجواب عليه فيه نوع من الالتزام بمناقشة المشروع الأمريكى على أساس إيجابى، وفى ١٢ مارس من العام نفسه، ردت الخارجية السورية بمذكرة جوابية تضمنت ترحيبها بزيارة المبعوث الأمريكى لبلادها، وإجراء اتصالات مع المسئولين فيها، ولم تتضمن المذكرة ما يدل على قبول مبدأ إيزنهاور كليًا أو جزئيًا، ومن ثمَّ غادر ريتشاردز الشرق الأوسط دون أن يزور سوريا، وفهم من مضمون كتاب أرسلته السفارة الأمريكية إلى الخارجية السورية فى ٤ مايو ١٩٥٧ أن الجواب السورى الذى تضمن الترحيب بالزيارة لم يكن كافيًا لإقناع ريتشاردز بفائدة زيارته لسوريا(٩٢).

والراجح أن ذلك لم يكن السبب الوحيد، ولكن الموقف السورى فى مجمله (سياسى وشعبى وإعلامى) كان مُناهضًا بشكل قاطع للمبدأ وللتغلغل الأمريكى فى المنطقة، ومن ثمَّ فهو غير مرحب بأى تعاون مع الولايات المتحدة.

إضافة إلى ما سبق، لم يقم المبعوث الأمريكى بزيارة الأردن، على الرغم من كونها كانت جزءًا من برنامج جولته بالمنطقة، وذلك نظرًا لما شهدته من اضطرابات سياسية داخلية، ولعل فى تأخير هذه الزيارة، بل وعدم إتمامها دلالة واضحة على أنه كان هناك خلاف بين الملك حسين وحكومة سليمان النابلسى رئيس وزرائه آنذاك - والمعروف عن الأخير توجهه العروبى- تجاه مبدأ إيزنهاور، فالملك كان فى واد، مناصرًا للتوجه نحو السياسة الأمريكية، بينما رئيس

الحكومة، كان فى واد آخر، ويرفض بشكل قاطع قبوله، ويؤيد الموقف المصرى والسورى.

وعلينا أن نُشير هنا أنه قد رافقت قدوم بعثة ريتشاردز للشرق الأوسط حملة دبلوماسية أمريكية واسعة، قام بها ممثلوها الدبلوماسيون فى المنطقة للترويج لمبدأ إيزنهاور، ولتهيئة الأجواء لإنجاح مهمة المبعوث[٩٣].

المبحث الخامس: تداعيات إعلان مبدأ إيزنهاور

كان الإعلان عن مبدأ إيزنهاور بداية لحالة من الغليان السياسى انتابت المنطقة العربية، ولاسيما منطقة المشرق العربى، فأحدثت انقسامًا فى المواقف، حاولت الولايات المتحدة وأعوانها فى المنطقة العربية استثمارها لضرب "محور القاهرة الرياض دمشق عمان"، فلعبت على أوتار الموقف السعودى والأردنى المتذبذب، لإذكاء حالة من الفرقة والتباعد بين أطرافه، وسيظهر ذلك جليًا عبر:

● وحدة الصف

كانت البداية لدى لبنان، والتى التقطت حكومتها زمام المبادرة، فوجه شمعون الدعوة إلى الملك سعود، ليزور لبنان عقب انتهاء مؤتمر الأقطاب الأربعة، وذلك عن طريق سفير السعودية فى لبنان وسفير لبنان فى مصر، وأجرى الترتيبات فى الوقت ذاته ليمر ملك العراق فيصل الثانى ببيروت أثناء زيارة سعود، على أن يبدو ذلك كمحض صدفة[٩٤]. فكان رد الملك عليها الاعتذار، وتوجيه الدعوة للرئيس اللبنانى لزيارة المملكة[٩٥].

وتوالت المحاولات، فقام محمد رضا بهلوى شاه إيران بزيارة الرياض فى الفترة من ١٢ إلى ١٨ مارس ١٩٥٧، ليُحاول تحقيق نوع من التقارب بين البلدين، وقد تباحثا معًا الموقف فى الشرق الأوسط، واتفقا على:

- أن استقرار الأمن والسلام فى الشرق الأوسط منوط بتحقيق الهدوء والاستقرار فى فلسطين، وهذا لا يأتى إلا بالمحافظة على حقوق العرب المشروعة

فى فلسطين، طبقًا لمبادئ الحق والعدل فى نطاق الأمم المتحدة.

- ضرورة تعزيز أسباب التضامن بين الدول الإسلامية اقتناعًا بأن خير شعوبها وسلامتها هما الاتحاد ولمُّ الشمل، وجمع الكلمة؛ عملاً بتعاليم الإسلام وتقاليده.

- حاولت إيران من جديد إعادة إحياء فكرة إقامة الحلف الإسلامى[٩٦]، ولكن الأمر لم يحظ بترحيب سعودى، واشترطت المملكة لتحقيق ذلك أن تنسحب إيران والعراق من حلف بغداد، وتصفية ما بين الدول الإسلامية من خلافات، ثم يلى ذلك التحدث فى هذا الموضوع.

- ضرورة التصدى للخطر الشيوعى، وحل كافة الخلافات الدولية بالطرق السلمية، طبقًا لميثاق الأمم المتحدة، واستنكار الاستعمار بكافة صوره، واستهجان اللجوء إلى العنف بكافة أشكاله ومن أية جهة آت، ويذكر يوسف ياسين للسفير المصرى فى هذا الصدد، أن الملك سعود هو من أصر على إضافة الجزء الثانى من هذا البند، والخاص باستنكار الاستعمار والعنف من أية جهة آتٍ ما دام البيان قد تعرض للشيوعية[٩٧].

وقد حفلت الرياض فى تلك الفترة بنشاط سياسى ودبلوماسى كبير، وكان فى مقدمة هؤلاء الولايات المتحدة، إذ وصل إلى الرياض مستشار سفارتها فى جدة فى ٢٠ مارس ١٩٥٧، وسلم للملك سعود رسالة شخصية من الرئيس إيزنهاور، شكره فيها على جهوده التى بذلها لإبلاغ مشروعه للأقطاب العرب فى اجتماع القاهرة الأخير، ولعل ذلك ليس السبب الوحيد، إذ هدفت الزيارة أيضًا إزالة امتعاض الملك سعود من قرار الولايات المتحدة بالانضمام إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد، وقد تحقق ذلك فى ٢٣ من الشهر ذاته، وندلل على ذلك بالحديث الذى دار بين يوسف ياسين ومستشار السفارة الأمريكية، إذ ذكر له: "إنه مندهش من الأمريكيين الذين يسيئون دائمًا اختيار الوقت لاتخاذ خطوات فى موضوعات معينة"، وضرب مثلاً على ذلك بإعلان الولايات المتحدة انضمامها إلى حلف بغداد

فى هذه الظروف التى تحاول فيها بلاده التقريب بين وجهة نظرهما ووجهات نظر الدول العربية[٩٨]. كما كانت هناك فرضية أخرى وهى أنها كانت بقصد تهيئة الأجواء لزيارة كميل شمعون، والتى كانت تترقبها المملكة، إذ ذكر تقرير للسفارة المصرية بدمشق نقلاً عن مستشار أول السفارة الأمريكية، أن دالاس أبلغ الملك سعود أنه مهما كانت عواطفه نحو الرئيس شمعون، فإنه من الضرورى أن يقابله[٩٩]. وعلى الرغم من أن التقرير لم يذكر لنا الطريقة التى أبلغ بها الملك سعود إلا أننا نستنتج من تاريخه أنه من المحتمل أن يكون قد حملها مستشار السفارة الأمريكية بجدة فى جعبته أثناء لقائه بالملك.

وقد تزامن مع السعى الأمريكى- الإيرانى لدى المملكة العربية السعودية سعى لبنان هى الأخرى فى محاولة منها للتقريب بين السعودية ولبنان والعراق، لعزلة السعودية عن مصر[١٠٠]، وتحقيقًا لهذا السياسة حلّ شمعون ضيفًا على العراق، وهو فى طريقه للرياض، وقابل الملك فيصل الثانى ونورى السعيد، ثم عرَّج بعد ذلك من بغداد إلى الرياض، فى زيارة رسمية امتدت من ٢٢ إلى ٢٦ مارس ١٩٥٧، التقى خلالها بالملك سعود إلى جانب عدد من المسئولين السعوديين، وقد التقى عبدالحميد غالب سفير مصر ببيروت بنظيره السعودى عبدالعزيز الكحيمى، وكشف له الأخير عن ملابسات اللقاء، فأشار إلى أن سعود قد بدأ حديثه لشمعون بعدد من التأكيدات منها: أنه مصصم تصميمًا أكيدًا على تدعيم روابط الصداقة والتحالف بين السعودية ومصر وسوريا والأردن، وعلى الوفاء بتعهداته التى قطعها على نفسه فى هذا الشأن، كما أن سياسته الخارجية مبنية على الأسس التى انبثقت عن مؤتمر الأقطاب الأربعة، وذلك ليزيل عن فكر شمعون أن هناك خلافات بين سعود من جهة وعبدالناصر والقوتلى من جهة أخرى خلال المؤتمر، وما تردد من شائعات عن تحول سعود خلال زيارته للولايات المتحدة عن تأييد السياسة المصرية، وأكد له على تأييده لمصر بالقول: "مصر أكبر الدول العربية، وإذا مسها سوء انهارت الجبهة العربية، وتلقف الغرب الدول العربية واحدة بعد الأخرى"، كما بيَّن سعود لشمعون أنه يعتبر حلف بغداد بمثابة

العقبة الجوهرية فى سبيل لمِّ شمل العرب، وأنه كان العامل الأول فى تفرقتهم(١٠١).

ويذكر السفير السعودى أن شمعون كان يحمل معه مشروعًا لبنانيًّا، أعده شارل مالك، ولكن نتج عن موقف سعود خلال المباحثات استبعاد معظم محتوياته، وأضاف أن من أهم النقاط التى دار حولها البحث، واستغرقت مناقشتها وقتلاً طويلاً مسألة مكافحة الشيوعية، وكان الجانب اللبنانى قد أصر فى مبدأ الأمر على النص على مكافحة "الشيوعية الدولية"، فرفض سعود، معربًا أن هناك فرقًا بين مناصبة الاتحاد السوفيتى العداء، والدخول فى الحرب الباردة بين المعسكرين بالنص على مكافحة الشيوعية الدولية، ومن ثمَّ اقترح مكافحة المبادئ الشيوعية داخل بلديهما(١٠٢).

وفى السياق ذاته أبدى عبدالجواد طباله سفير مصر بالمملكة عددًا من الملاحظات على الغرض من هذه الزيارة، فأشار إلى أنها كانت محاولة لتحريض الملك سعود على الانحياز إلى الغرب، وإعلان ذلك الانحياز صراحة، لعزل مصر عن السعودية، وأن كميل شمعون كان يلتمس من هذه الزيارة دعمًا ماديًّا وأدبيًّا من الملك سعود، لتعزيز موقفه وموقف الأحزاب المناصرة له فى معركة الانتخابات القادمة للبرلمان اللبنانى، ثم بعد ذلك لخوض انتخابات رئاسة الجمهورية، والظهور أمام الرأى العام العربى، ولاسيما اللبنانى بأن سياسته لم تؤد إلى انعزال لبنان عن الدول العربية، وأنه موضع ثقة الملك سعود، ورجح أن الزيارة موعز بها من الغرب، وأن الملك سعود لم يكن مرحبًا بها، ولكنه فشل من التهرب من الدعوة إزاء إلحاح سفير لبنان بالمملكة، ودلل السفير المصرى على عدم ترحيب السعودية بالزيارة، فذكر أنه لم يكن هناك زينات كبيرة أو استقبال شعبى للرئيس اللبنانى باستثناء عدد كبير من أفراد الجيش اصطفوا فى كثير من الطرقات بين المطار وقصر الضيافة، وبرر أن السبب فى ذلك هو ما نما إلى علم السلطات السعودية من تسلل أحد الضباط السوريين إلى السعودية متخفيًا

لتدبير محاولة لاغتيال شمعون، وذكر حديثًا له مع الملك قبل وصول شمعون بأيام أبدى فيه سعود تعجبه من تعجل الرئيس اللبنانى بإعلانه قبول مبدأ إيزنهاور قبل أن يكون هناك مشروع محدد يحكم عليه بالرفض أو القبول[١٠٣].

ومضى يرصد ما دار بين سعود وشمعون، فذكر أن الأخير بذل جهودًا كبيرة لتخويف الملك من الشيوعية، وتحذيره منها، محاولاً إيهامه بوجود خطر من مصر وسوريا، وأنه لا سبيل لإنقاذ عرشه إلا بالانحياز صراحة إلى الغرب حتى يأمن تسرب الشيوعية إلى بلاده، وقد رد عليه يوسف ياسين بأن لبنان يعتبر وكرًا خطيرًا للشيوعية فى المشرق العربى، وأنه يجب عليه مقاومتها أولاً قبل أن يتهم غيره بترويجها[١٠٤].

وقد علقت مجلة الأحد اللبنانية على مقابلة شمعون وسعود، بمقالٍ حمل عنوان "أسرار مباحثات سعود وشمعون"، ذكرت فيها مقتطفات من حديث الملك، ومنها: " أنا لا أتخلى عن مصر وسوريا والأردن ولا أقبل بحلف بغداد لأنه أساس البلاء فى انقسام العرب" و"لا تقولوا إننا مع الغرب فهذا يعنى أننا مع بريطانيا وفرنسا المعتديين"، وذكرت المجلة أن سعود أبرق بنتائج هذا الاجتماع إلى عبدالناصر وحسين والقوتلى، وأشارت إلى أن شمعون اقترح عقد مؤتمر للملوك والرؤساء العرب فى الرياض، لكى يتم التقاء عبدالناصر والقوتلى بالملك فيصل الثانى، وألحَّ على ضرورة بحث هذا الرأى لدى قيام الملك سعود بزيارة العراق، وقد صادرت الحكومة اللبنانية هذا العدد، ولم تسمح بنزوله إلى الأسواق[١٠٥].

وفى إطار التنسيق العراقى اللبنانى، حضر للرياض - أثناء زيارة الرئيس اللبنانى- عبدالله الدملوجى مبعوثًا لنورى السعيد، والتقى الملك سعود، ووجَّه إليه دعوة رسمية من ملك العراق لزيارة بلاده، وتم الاتفاق على تحديد ١١ مايو من العام نفسه موعدًا لتلك الزيارة[١٠٦].

وكانت هذه التطورات محل ترقب الحكومة المصرية، ومن ثمَّ كلفت الخارجية المصرية ممثلها الدبلوماسى بجدة بالتوجه إلى الرياض، لاسيما وأنها كانت تعج

بالنشاط الدبلوماسى آنذاك، وذلك لرصد الموقف عن كثب، فزارها فى الفترة من ١٨ إلى ٢٥ مارس ١٩٥٧، والتقى بالملك سعود فى اليوم التالى لوصوله، وأبلغه رسالة شفوية من الرئيس عبدالناصر، لم يذكر مضمونها، لكن فهم من فحوى رد سعود أنها كانت تتعلق بمبدأ إيزنهاور، إذ علق الملك عليها بضرورة تبادل الآراء، ثم ذكر له بأنه لا مانع من قبول أية مساعدات بشرط أن لا يكون فى ذلك مساس بسيادة بلاده أو استقلالها(١٠٧).

وعقب زيارة محمد رضا بهلوى للرياض، قام السفير المصرى بزيارة خالد أبو الوليد - أحد مستشارى الملك سعود- وسلمه وسامًا من الرئيس عبدالناصر، وتطرق الحديث معه إلى موضوعات كثيرة، كان فى مقدمتها موضوع الحلف الإسلامى، واتفقت وجهت نظرهما إلى أن الدعاة إلى هذا الحلف إنما يهدفون إلى توسيع نطاق حلف بغداد، ولكنه فى الوقت ذاته نصح مصر بإعلان حماستها لهذه الفكرة - ولو ظاهريًا- ، حتى لا تترك منفذًا قد يستغل فى الدعاية ضدها، على أن تقوم بوضع العراقيل فى سبيل إنشائه بوسائل غير مباشرة، ثم تناول تطرق حديثهما إلى شمال أفريقيا، فذكر أنه سبق أن قال لعبدالناصر، ولا يزال يكرر ويصر على أن شمال أفريقيا، وبخاصة ليبيا يجب أن ينال قسطًا وافرًا من عناية مصر، وقال: " إن تلك البلاد تحب مصر وعبدالناصر شخصيًا حبًا عظيمًا، أما حكام تلك البلاد فهم ليسوا موضع ثقة كبيرة"، ثم أشار إلى أن مصر كانت غافلة إلى عهد قريب عنها، وأكد على أن الولايات المتحدة يفزعها التواجد المصرى فى هذه المنطقة، لما يشكله ذلك من أخطار على مصالحها، وأكد على أن المملكة العربية السعودية "مضمونة"، وعلى ذلك فليس ثمة ما يدعو إلى أن تكرس مصر لها كل الجهود، بل يجب أن تتجه بكل ما يمكنها من جهود نحو ليبيا، وباقى دول شمال أفريقيا(١٠٨).

وحقيقة الأمر أن مستشار الملك السعودى كان صادقًا فى نصائحه تلك، فقد كان هناك تحرك أمريكى فى شمال أفريقيا والسودان، لدفع حكومات هذه

المنطقة للقبول بمبدأ إيزنهاور، وقد تحقق لها ما أرادات، زد على ذلك التحركات العراقية فى السودان، والتى كانت موجهة فى المقام الأول ضد السياسة المصرية هناك، وكان الهدف من وراء كل هذا هو تقويض مصر، وعزلها عن العالم العربى.

زد على ذلك فقد أثارت زيارة شمعون للرياض قلق الحكومتين المصرية والسورية؛ لأن ذلك كان يتعارض تمامًا مع سياستهما الخاصة بضرورة مقاومة سياسة ونفوذ كميل شمعون، كما أنه أضعف من مركز المعارضة اللبنانية بشكل كبير، وخشيتا أن يتكرر مثل ذلك الأمر بالنسبة لنورى السعيد، لو قام الملك سعود بزيارة العراق(١٠٩).

والخلاصة أنه قد بدأت أزمة من عدم الثقة بين الأقطاب الأربعة، غلبت من خلالها أوجه الاختلاف والخلاف على أوجه الشبه والانسجام، فحلت بالمنطقة حالة الفُرقة والتنافس والصراع، وأصبحت مصر وسوريا فى جانب والأردن والسعودية والعراق ولبنان فى جانب آخر، وعمدت الولايات المتحدة إلى إذكاء هذه الحالة، تحقيقًا لمصالحها.

● **أزمة الأردن (أبريل ١٩٥٧)**

للأردن كينونته الخاصة، فقد أملت عليه ظروف النشأة، وكذلك إمكاناته الاقتصادية المحدودة، ووضعه الجغرافى، اتباع توجهات سياسية بعينها، وقد احتلت بريطانيا المكانة الأولى فيه، وذلك وفقًا لمعطيات كثيرة، وقد ظل الوضع قائمًا على هذا الأساس حتى اندلاع أزمة السويس ١٩٥٦، وما رافقها من انهيار للنفوذ البريطانى، وكذلك تنامى التيار القومى، ولاسيما الناصرى، إذ وجهت الحكومة المصرية جهودها لتخليص الأردن من هذه التبعية، وكذلك للحيلولة دونه وقبول مبدأ إيزنهاور، فقدمت كافة أنواع الدعم لحكومة سليمان النابلسى الوطنية، والتى كانت تدير شئونه حينذاك، وأقدمت ومعها المملكة العربية السعودية وسوريا بعقد اتفاقية "التضامن الجماعى"، والتى قررت بموجبها الدول الثلاث تقديم المساعدات المالية اللازمة للأردن، لتخليصه من ورقة الضغط

الغربية هذه، والتى كانت تستخدمها كل من بريطانيا والولايات المتحدة، لتحقيق مآربها فيه، وقد شجعت هذه الاتفاقية - وغيرها من العوامل- الحكومة الأردنية على الإقدام على خطوات إيجابية، كان منها موقفها الرافض لمبدأ إيزنهاور، ثم تلا ذلك خطوات أخرى مثل إلغاء المعاهدة الأردنية الإنجليزية ١٣ مارس ١٩٥٧[١١٠].

وعلى الرغم مما سبق كان الملك حسين يبدى دائمًا لمن حوله عدم ثقته فى وفاء كل من مصر وسوريا بالتزاماتهما الواردة فى الاتفاقية، وقد أشرنا فيما سبق أن الملك حسين قد تبنى سياسة جديدة مرحبة بمبدأ إيزنهاور، فتجاوب مع السياسة الأمريكية، وبدأ يخطو خطواته نحوها، وكانت الدلائل كثيرة على ذلك، فى حين وقفت له حكومة النابلسى بالمرصاد، حيث رأت أن القصر يترسم سياسة تخضع للسياسة الأمريكية، وأذنابها بالأردن، وكانت ترى ضرورة التزام الحياد بين المعسكرين الشرقى والغربى، ووقف الشعب إلى جانبها، هذا الأمر أحدث خلافًا سياسيًا بين الطرفين، فقد اعتبر الملك رئيس حكومته أداة من أدوات عبدالناصر فى بلاده، ومن ثم انتهز مؤيدو السياسة الأمريكية هذه الفرصة، وبنوا عليها، فصوروا للملك أن وجود هذه الوزارة يشجع على تنامى النفوذ الشيوعى، وأن ذلك يشكل خطرًا عليه وعلى عرشه، ومن ثمَّ مارس حسين ضغوطه، ووضع العقبات فى طريق الحكومة، وهو ما ما دفع النابلسى فى نهاية المطاف إلى تقديم استقالته فى ١٠ أبريل ١٩٥٧، فكون الملك وزارة جديدة موالية له برئاسة حسين فخرى الخالدى[١١١].

ولقد حاولت مصر رأب هذا الصدع من خلال سفيرها بعمان، الذى كان يرى فى بقاء هذه الحكومة تحقيقًا لأهداف الحكومة المصرية وسياستها القائمة، ومن ثمَّ حاول إزالة أسباب الخلاف، وإعادة الثقة بين الملك والحكومة، ولكن ذهبت جهوده سُدى، فضلاً عن أنه نصح الصحافة المصرية بعدم الخوض فى هذا النزاع وأسبابه، وأن تتخذ موقفًا حياديًا منه[١١٢].

ولاشك أن هذه التطورات قد خلَّقت أزمة سياسية داخلية بالأردن، وفتحت أبواب التكهنات حول ماهية الحكومة الجديدة وسياستها، فأعربت الحكومة الأمريكية بدورها عن ترحيبها بهذا التغيير، كما كان لنبأ استقالة النابلسى، وتكليف الخالدى بتشكيل الوزارة الأردنية صدى عميق فى الصحف الأمريكية، حيث خصصت حيزًا كبيرًا من أعمدتها لتحليل تطورات الموقف، وقد رأى بعض المعقبين فى استقالة حكومة النابلسى نصرًا لا للملك حسين فحسب، بل للعناصر الموالية للغرب ضد ما أسموه "بكتلة عبدالناصر، وأنصار روسيا السوفيتية"(١١٣).

وقد نشرت النيويورك هيرالد تريبيون مقالاً فى ١٩ أبريل تناولت فيه الوضع تحت عنوان: "مؤامرة عربية سوفيتية لخلع الحسين"، أشارت فيه إلى أنه حدثت محاولة لاغتيال الملك حسين أثناء الأزمة الوزارية، وذكرت أن الملك نجح فى إجهاض محاولة بقيادة الجنرال أبو نوار رئيس أركان الجيش لخلعه، وكان ذلك برعاية كلٍّ من مصر وسوريا والاتحاد السوفيتى، وأن هذه المؤامرة كادت أن تنجح لولا قيام القبائل بنجدة الملك، وذكرت أن أول عمل قام به الملك حسين هو تعزيز ولاء العرب البدو له فعين اللواء على الحيارى رئيسًا للأركان الجيش الأردنى فى ١٧ أبريل، ودللت على نجاح الملك حسين فى التغلب على عبدالناصر باختفاء صورة الأخير من المقاهى والحوانيت واستبدالها بصورة الأول، وأكدت على أن الملك قد استطاع إرغام العناصر اليسارية على الانزواء(١١٤).

وسرعان ما شهدت الأوضاع السياسية الأردنية، تطورًا آخر ملحوظًا، ففى ١٩ أبريل من العام ذاته – أى بعد يومين من توليه رئاسة الأركان- فر اللواء على الحيارى هاربًا إلى دمشق، ثم قدم استقالته من قيادة الجيش الأردنى، وعقب ذلك أدلى بتصريحات صحفية وإذاعية، أشار فيها إلى وجود مؤامرة تدبر ضد استقلال الأردن، واتجاهاته السياسية، وأن مهمة حكومة الخالدى تستهدف الوصول بالأردن إلى هذه الحالة الجديدة(١١٥).

على أثر هذه التصريحات تشجعت العناصر الوطنية، وأخذت فى تنظيم

صفوفها لإرغام الحكومة على تقديم استقالتها، ففى ٢٢ منه عقدت اجتماعًا بنابلس حضره عدد كبير من ممثلى الأحزاب والطوائف، وانتهوا إلى إصدار عدد من القرارات، كان فى مقدمتها مطالبة الوزارة الخالدية بالاستقالة، وفى صبيحة اليوم التالى توجه وفد منهم إلى رئيس الوزراء، وأبلغه هذه القرارات، ومنحه مدة ٤٨ ساعة لتنفيذها، وإلا سيدعو للاضطراب العام والمظاهرات، ويبدو أنهم لم يتلقوا تأكيدات من الخالدى بقبول مطالبهم، فاندلعت مظاهرات صاخبة فى ٢٤ منه، مما اضطر الحكومة إلى إبداء عدم رغبتها فى تحمل مسئولية الحكم، ومن ثمَّ قدمت استقالتها للملك فى مساء اليوم نفسه، وقام الملك بتكليف إبراهيم هاشم بتكوين الحكومة الجديدة، فكون وزارة موالية للقصر، تأتمر بأوامره، وكان أبرز شخصياتها سمير الرفاعى الذى تولى حقيبة الخارجية إلى جانب منصبه كنائب رئيس مجلس الوزراء، ونظرًا لما هو معروف عنه بميوله للسياسة الأمريكية، فقد اتضح أن هذه الوزارة ستنفذ سياسة القصر الأمريكية، وفى ٢٥ منه أذاع الملك حسين بيانًا عقب الحالة المتأزمة ببلاده، ندد فيه بشدة بحكومة النابلسى وبالشيوعية، ثم بالإذاعة والصحافة المصرية، لموقفهما المعارض له فى الأحداث الأخيرة، وألقى باللوم على كل من مصر وسوريا لموقفهما من هذه الأحداث، وعدم تأييدها له(١١٦).

وفى غضون ذلك عقد سمير الرفاعى مؤتمرًا صحفيًا، شرح فيه ظروف تشكيل الحكومة الجديدة، حيث ذكر أنها تمت فى ظروف غير عادية، وأن المهمة الأولى لها هى صيانة الأمن والنظام، وإشاعة الطمأنينة بين الناس، وأن سياسة الحكومة تتمثل فى التقيد بتوجيهات الملك حسين الخاصة بالتمسك بالسياسة القومية العربية التحررية، التى أقرها فى مؤتمر الأقطاب الأربعة بالقاهرة، كما ذكر أنه ليس فى نية الحكومة توجيه الدعوة إلى ريتشاردز مبعوث الرئيس إيزنهاور، وأن علاقة بلاده مع مصر وسوريا ستظل دومًا كما كانت متينة الصلات، وأعلن أن الحكومة الجديدة ترحب بأية مساعدة تعرض عليها من أية جهة على شرط أن لا تكون مقيدة بأية شروط مهما كانت، وردًا على سؤال وجهه

إليه أحد الصحفيين حول موقف الحكومة من المساعدات التى تعرضها الولايات المتحدة، قال: " إننا نرحب بأية مساعدة تعرض علينا من أية جهة، كانت على أن لا تكون مقيدة بأى شرط مهما كانت، وأن لا تمس حريتنا وسيادتنا واستقلالنا بأى وجه من الوجوه"(١١٧).

والراجح أن هذه التصريحات كانت تهدف إلى تهدئة الرأى العام، وتخفيف حالة السخط الشعبى، إذ أقدمت الحكومة على أعقابها بعدد من الخطوات المناقضة لذلك، فحلت الأحزاب، وفرضت الأحكام العرفية على البلاد، وألقت القبض على المئات من الوطنيين(١١٨)، واجتاحت الأردن موجة من الإرهاب والاعتقالات بين صفوف الشعب ورجال الجيش، ونشطت دوائر الأمن - مدفوعة من رجال القصر- إلى نشر ألوان كثيرة من الشائعات ضد مصر، وتطور الموقف بأن أمر رجال الشرطة أصحاب المحال العامة والدكاكين برفع صورة عبدالناصر، ووضع صورة الملك حسين بدلاً منها، كما طلبت الحكومة من رؤساء البلديات عقد مؤتمرات شعبية، وأن يتخذوا خلالها قرارات مؤيدة لسياسة الملك حسين على المستويين الداخلى والخارجى، وأن يتوجهوا بالشكر إلى الملك سعود على موقفه من الأزمة الأردنية، وأن يحتجوا على موقف الصحافة المصرية وإذاعة صوت العرب منها، وأن يناشدوا المسئولين فى مصر بالكفِّ عن نشر الأنباء "المضللة" عن الأردن(١١٩).

وتعليقًا على هذه التطورات، أصدرت السفارة الأمريكية بعمان بيانًا، جاء فيه: "إن الحكومة الأمريكية إذ تعترف بالخطوات الحكيمة التى اتخذها جلالة الملك حسين وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشعبها للحفاظ على سيادة واستقلال الشعب الأردنى، وإذ تحدوها الرغبة فى تأييد هذه الأهداف، فقد أعلنت اليوم أنها على أتم استعداد لأن تقدم لحكومة جلالته مبلغ عشرة ملايين دولار كمعونة اقتصادية للمساعدة على تنمية اقتصاديات المملكة الأردنية الهاشمية. هذا وتأخذ الولايات المتحدة على عاتقها مواصلة النظر فى القضايا الأردنية بالتعاون

مع حكومة جلالته لتقدير ما يلزم اتخاذه من الخطوات الأخرى". كما أعلنت عن تقديمها هذا المبلغ كمعونة اقتصادية للمحافظة على الاستقرار السياسى، وقد صدر هذا البيان فى جو مشحون بالشائعات المضادة لمصر، بعد أن مهَّد لها الملك والحكومة بشائعات أخرى مفادها أن مصر وسوريا لن تدفعا نصيبهما فى المعونة العربية للأردن. وفى السياق ذاته رددت وسائل الإعلام الأجنبية أن جزءًا من هذه المعونة الأمريكية سيخصص لشراء أسلحة للجيش الأردنى، والراجح أن الغرض من ترديد هذ القول يرجع إلى رغبة الولايات المتحدة فى احتواء بعض العناصر المعارضة بالجيش لسياستها بالأردن(١٢٠).

واستكمالاً للخطة، وقَّعت الحكومة الأمريكية اتفاقًا للمساعدات الاقتصادية والفنية مع الحكومة الأردنية فى ٢٧ مايو ١٩٥٧، قررت بمقتضاها الولايات المتحدة دفع عشرة ملايين دولار كمعونة اقتصادية للأردن(١٢١)، وبذلك يكون الأردن قد قبل بمبدأ إيزنهاور، واستبدل النفوذ الإنجليزى بالنفوذ الأمريكى، ومن ثمَّ قررت حكومتا مصر وسوريا عدم الالتزام بتعهداتهما المالية حياله، بعدما اتهمت الحكومة الأردنية بإخلالها بالتزامات الاتفاقية(١٢٢).

على أية حال كانت الأزمة الأردنية نموذجًا لحالة الانقسام العربى، فمصر وسوريا اتخذت جانب المعارضة والعناصر الموالية، للحيلولة دون سياسة الملك حسين الموالية للغرب، وعزل الأردن عنهما، بينما وقفت كل من السعودية والعراق ولبنان إلى جانب الملك، فدعمت موقفه بكافة السبل.

وتأكيدًا لهذا التوجه، فقد كانت هناك اتصالات مستمرة بين الملوك العرب الثلاثة سعود وفيصل وحسين أثناء أزمة الأردنية، كما أشيع أن ملك الأردن قابل نظيره العراقى على الحدود بين البلدين، ولم تنف الدوائر الرسمية فى كلا البلدين هذه الأنباء أو تؤيدها، كما أن الملك حسين سافر إلى الرياض للتباحث مع سعود، وصدر بيان مشترك، أعلن فيه الملك سعود تأييده للملك حسين فيما اتخذه من إجراءات للمحافظة على عرشه، ولم تنقطع المحادثات التليفونية بين

الملوك الثلاثة، وكانت نتيجة هذه الاتصالات أن تعهدت السعودية والعراق بالمحافظة على سلامة الأردن، ومعاونة الملك حسين للسيطرة على الحال[١٢٣].

وفى السياق ذاته بادر الملك سعود بزيارة بغداد فى الفترة من ١١ إلى ١٨ مايو ١٩٥٧، وقد حاول الملك فيصل الثانى إقناع نظيره السعودى بتوجيه دعوة إلى كل من الملك حسين والرئيس شمعون للانضمام إلى اجتماعهما الثنائى فى بغداد، ولكن الملك سعود أبدى اعتراضه، حتى لا يبدو أن الاجتماع قصد منه تكوين كتلة جديدة فى البلاد العربية، وكذلك لعدم إثارة مصر وسوريا - ولو ظاهريًا- بأن هناك جبهة معارضة لهما، وعقب ذلك جرت المباحثات وكان هناك خلاف بين الطرفين فيما يتعلق بالأحلاف الأجنبية، فقد أعلن سعود تمسكه بسياسة الحياد الإيجابى، وأن لا ينوى العدول عنها، كما جدد تأييده للإجراءات التى اتخذها الملك حسين، وأبدى رغبته فى المحافظة على استقلال الأردن، وفى أعقاب الزيارة صدر بيان مشترك، يمكن تلخيصه فيما يلى:

- عارض البيان تدخل الدول العربية فى الشئون الداخلية لبعضها البعض، وكان فى هذا تلميح صريح لموقف كل من مصر وسوريا من أحداث الأردن، وللتهم الموجهة إلى مصر برغبتها فى العمل ضد الأنظمة الملكية فى العالم العربى.

- اتفق البلدان اتفاقًا كاملاً بشأن تأمين استقلال الدولتين ضد أى تدخل خارجى.

- اعتبرت الدولتان أن المبادئ الشيوعية والصهيونية والاستعمار أخطار تهدد الدول العربية، لذلك قررتا مكافحة هذه الأخطار بكل الوسائل الممكنة.

- اعتبر البيان زيارة الملك سعود علامة لعهد جديد من الصداقة والتضامن والعلاقات الودية.

- حذر البيان من أية محاولة أجنبية للتدخل فى شئون الشرق الأوسط.

- اتفق الطرفان على المحافظة على مبادئ الجامعة العربية والضمان

الجماعى ومبادئ الأمم المتحدة، وقرارات مؤتمر باندونج[١٢٤].

وتزامن مع هذه الزيارة إرسال الأردن رئيس الوزراء الأسبق هزاع المجالى، محملاً برسالة خاصة من الملك حسين إلى الملك سعود، وذكرت التقارير أنه قبض عشرين ألف دينار لصرفها على الدعاية العراقية بالإردن، ولم يستبعد السفير المصرى بالأردن ذلك، نظرًا للعلاقة الوطيدة التى كانت تربط بينه وبين نورى السعيد[١٢٥].

كانت هذه اللقاءات برعاية الولايات المتحدة، وقد عملت السياسة الأمريكية على إظهار هذه الزيارة للرأى العام فى البلاد العربية على أنها زيارة استوحت مقاصدها من رغبة الملوك العرب فى منطقة المشرق العربى فى التكتل ضد سياسة عبدالناصر، لعزل مصر وسوريا عن البلاد العربية، ومهما يكن من شىء فإن هذه الزيارة وإن كانت قد تمكنت من إقناع بعض الساسة فى العراق بأنها محاولة لدعم صلات المودة بين الأسرتين الهاشمية والسعودية، إلا أنها لم تقنع غالبية الرأى العام الذى أيقن أنها مناورة أمريكية الغرض منها توطيد دعائم النفوذ الأمريكى تحت ستار مناهضة النفوذ السوفيتى[١٢٦].

وهكذا كان التقارب السعودى العراقى -وإن كان برعاية أمريكية- ضرورة أملتها الظروف السياسية القائمة آنذاك، فعلى الرغم من الخلفيات العدائية بين البيتين السعودى والهاشمى، فإن لغة المصالح دائمًا ما يكون لها الغلبة فى العلاقات الدولية، والمصلحة هنا هى الوقوف معًا، وتنحية الخلافات جانبًا -ولو لوقت قصير- حفاظًا على بقاء نظامهما الملكى، وذلك لمواجهة التيار القومى الناصرى المتنامى فى العالم العربى، والتى كانتا تخشى من مغبته.

وتأكيدًا لهذا التوجه، فلم تمض سوى أيام معدودات، حتى قام الملك سعود بزيارة أخرى إلى عمان فى ٨ يونيو ١٩٥٧، بناءً على دعوة من الملك حسين، وقد استقبل استقبالاً رسميًا حافلاً، فقد رأى الملك والحكومة فى هذه الزيارة دعمًا قويًا لهما فى مواجهة العناصر المعارضة، كما وجدا فيها فرصة ذهبية مواتية لهم

للعمل على إثارة الشكوك وإشاعة الظنون فى نفس الملك سعود والأمراء إزاء موقف مصر من الأنظمة الملكية فى البلاد العربية(١٢٧).

وقد حظيت الزيارة باهتمام بالغ من قبل الإذاعة والصحافة الأردنية، وألقت بالآمال العريضة عليها، وهو أمر طبيعى، نظرًا لما علقه المسئولون بالأردن عليها من أهمية كبرى، ولاسيما فى ظل الظروف التى كانت تمر بها بلادهم حينذاك، وأبرز الإعلام الخبر الذى ينتظر أن يعم البلاد على أثرها. أما الرأى العام فقد انقسم على نفسه تجاهها إلى فريقين، الأول أبدى عدم ارتياحه، لاعتقادهم أن الملك سعود كان المشجع الأكبر للملك حسين على اتباعه سياسته الأخيرة التى تقوم على تحدى مصر وسوريا، وقد تكوَّن أغلب هذا القسم من الفلسطينين والمثقفين وأعضاء الأحزاب المنحلة، أما الثانى، وهم أنصار الملك وأغلبهم من البدو وأهل شرق الأردن الأصليين، فقد رحبوا بهذه الزيارة، ووجدوا فيها مظهرًا قويًّا للتعاون الذى كانوا ينشدونه بين الملكين حسين وسعود فى الحقل السياسى الخارجى(١٢٨).

وقد انتهت الزيارة فى ١٤ من يونيو، وأهم ما جاء ببيانها الختامى، تأكيد ما بين البلدين من ود وصداقة، ثم تمسكهما بسياسة الحياد الإيجابى، وعدم الدخول فى أية أحلاف أجنبية، فضلاً عن تدعيم التعاون العسكرى بينهما، والملاحظ على هذا البيان أنه جاء استجابة إلى نداء الرأى العام، ليبدد سحب الشك والريبة التى لحقت فى سماء السياسة الأردنية والسعودية، ومهما يكن من شىء، وبالرغم من أن هذا البيان قد تبنى عددًا من القرارات "التحررية" التى اتخذت فى اجتماعى القاهرة، فإنه لم يستطع أن يقنع الرأى العام الأردنى بحسن نوايا واتجاهات المسئولين فى الأردن والسعودية، فبدا للرأى العام أن هذا البيان قصد به "الاستهلاك المحلى" من ناحية، ومن ناحية أخرى إعطاء بعض التطمينات لذوى الرأى من الوطنيين المعارضين لتوجه حكومتى البلدين، بأنهما لا يزالان على نهجهما التحررى(١٢٩).

وقد أكدت الأحاديث المتبادلة بين حسين وسعود، على تصميم الأول على اتهام كل من مصر وسوريا والاتحاد السوفيتى بالضلوع فى الحوادث الأخيرة التى شهدتها بلاده، وأنه قد نجح فى إقناع سعود بصحة هذه الاتهامات، فى حين أظهرت أحاديث الملك سعود دلالة واضحة على تأييده للبيت الهاشمى الأردنى تجاه أية محاولة لهز كيانه[١٣٠].

إضافة إلى ذلك، فقد أكسبت هذه الزيارة الملك سعود شعبية كبيرة بين صفوف أهالى شرق الأردن، حيث أظهرته على أنه حامى العروش وأصحاب التيجان فى البلاد العربية، وقد ظهر ذلك جليًا من خطاب الملك حسين فى اليوم التالى لوصوله، وذلك فى حفل تخرج طلبة الكلية الحربية الأردنية، حيث قال: "إن الملك سعود قد صان الوعود، ونكثها البعض، وحفظ العهود، وضيعها الغير". ومما يجدر ذكره هنا أيضًا أن السلطات الأردنية وضعت السفارة المصرية تحت الحراسة الشديدة والمراقبة، ورصدت تحركات أعضاء البعثة الدبلوماسية المصرية[١٣١]. وفى ذلك دلالة على مدى ما انتاب العلاقات بين البلدين من عدم ثقة، وخلافات سياسية.

وقد تلا ذلك أن سلمت واشنطن للأردن مبلغًا قدره ١٠ ملايين دولار، وفقًا لما التزمت به مع الحكومة الأردنية فى السابق، كما أُعلنت السفارة الأمريكية بعمان عن حزمة مساعدات أمريكية أخرى بما قيمته ١٠ مليون دولار أسلحة، ومبلغ مماثل آخر للإنفاق على المشروعات الاقتصادية[١٣٢]، وبذلك تكون الحكومة الأردنية قد ارتبطت اقتصاديًا بمبدأ إيزنهاور، وإن لم يعلن ذلك رسميًا، فالأصل فى الشىء هنا الفعل لا القول.

وفى الوقت ذاته أوعز الملك حسين للإذاعة والصحافة أن تهاجما بعنف الشيوعية الدولية، ثم أخذت تتجه فى سياستها مع مصر الاتجاه نفسه، فلم يخل يوم من مقال فى صحيفة أردنية أو تعليق من محطة الإذاعة الأردنية، دون أن يكون فيه هجوم على مصر، زد على ذلك أن الملك حسين قد قرر فتح بلاده لتكون

ملجأ وملاذًا للمعارضين لحكومتى مصر وسوريا، فعزم على استقطاب العناصر المعادية لهما، ومنها الإخوان المسلمين وكذلك المنتمين إلى الحزب القومى السورى، وبدأ فى مغازلة الإخوان بعدة رسائل حوت بعض نصوصها آيات قرآنية، مثل الآية الكريمة: ﴿ وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِى سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾(١٣٣)، فضلاً عن عبارات أخرى مثل: ﴿الله مع الحق﴾، و﴿الحق يعلو ولا يُعلى عليه﴾(١٣٤).

وسرعان ما تكاثفت الغيوم، إذ طالبت الأردن مصر بسحب ملحقها العسكرى بعمان، صونًا لاستمرار العلاقات بين البلدين، واتهمته بممارسة نشاط معادٍ لبلادها، وأنه ارتبط بعلاقات غير طيبة بشخصيات عسكرية معارضة لها فى الأردن، مثل على أبونوار، وقد نشرت بالصحف مقتطفات لرسائل تحريضية متبادلة بين الطرفين ضد النظام الأردنى، كما شكت الخارجية الأردنية أيضًا من نشاط قنصل مصر العام فى القدس وموظفى القنصلية هناك، واتهمتهم بالتدخل فى الشأن الداخلى لبلادهم، وتحريضهم للعناصر المعادية بهدف إثارة أعمال شغب ضد الحكومة الأردنية، وتصاعدت حدة الأزمة بين الطرفين، فأعلنت مصر هى الأخرى من جانبها، أن السفير الأردنى بالقاهرة شخص غير مرغوب فيه، وطالبت الحكومة الأردنية بسحبه، وشهدته الساحة سجالاً كبيرًا بين الجانبين على المستويات كافة السياسية والدبلوماسية، وكذلك الإعلامية، حيث باتت مادة خصبة للإذاعة والصحافة فى كلا البلدين، حيث شنت كلتاهما هجومًا عنيفًا وتبادلتا الاتهامات التى لم تخل من عبارات القذف والإساءة لكلا النظامين الحاكمين، واتهم كل منها حكومة الآخر بالتدخل والتآمر ضد بعضهما البعض، وبات المناخ مشحونًا للغاية، ووسعت شُقة الخلاف، ومن ثمَّ قررت مصر سحب الملحق العسكرى والقنصل العام بالقدس، وفى المقابل سحبت الحكومة الأردنية ممثلها الدبلوماسى من القاهرة(١٣٥).

إضافة إلى ما سبق، جمعت أزمة عدم الثقة بين قادة البلدين، وانعكس ذلك

على الخطاب السياسى، فالأردن غلبت على أحاديث وتصريحات مسئوليه – وفى مقدمتهم الملك حسين- مهاجمة مصر والنَّيل من عبدالناصر وسياسته الداخلية، وكذلك الخارجية ولاسيما فى الأردن ومنطقة المشرق العربى[١٣٦]. فضلاً عن ذلك تناول عبدالناصر هو الآخر النظام السياسى الأردنى فى خطاباته بالنقد اللاذع، واتهامات للملك وحكوماته بالخنوع للأنظمة الغربية، وخصوصًا الأمريكية، وأنهم أداة من أدوات الاستعمار بالمنطقة[١٣٧].

وهكذا كانت الأزمة الأردنية وما شهدتها من تداعيات ليس على الأردن فحسب بل على المنطقة العربية بأسرها، فأينعت ثمار مبدأ إيزنهاور، حيث عمقت من حالة الانقسام العربى، وأضحت مصر وسوريا فى جانب، وفى جانب آخر كل من السعودية والعراق ولبنان إضافة إلى الأردن. وكانت الولايات المتحدة هى الرابح الأول والوحيد إذ تمكنت من خلالها من تمكين نفوذها فى المنطقة ولاسيما فى الأردن، كما نجحت فى تحقيق جزء مهم فى سياستها القائمة على محاربة عبدالناصر.

خاتمة

من خلال ما سبق، نحصد نتائج مهمة تمثَّلت فى:

● شكَّل مبدأ إيزنهاور حلقة جديدة من حلقات الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والشرقية، إذ سعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى إلى احتواء أكبر عدد من دول العالم داخل نطاقها، وجعلها منطقة نفوذ لها، فى محاولة لتطويق كل منهما للآخر، وذلك عبر سلسلة متصلة الإجراءات كان من بينها المساعدات الاقتصادية والأحلاف العسكرية، وعلى الرغم من أن مبدأ إيزنهاور لم يكن أولاها فإنه تميز عما سبقه من مشروعات بحتمية التنفيذ، وهو الأمر الذى جعل مصر تقف منه موقفاً مزدوجاً، فمن ناحية عمدت إلى رفضه منذ إعلانه رغبة فى عدم حصوله على شرعية الوجود بالمنطقة، عسى أن تحذو بقية الدول العربية حذوها فى هذا التوجه، كما حدث فى السابق، ومن ناحية أخرى تصدت لتطبيقه بالشرق الأوسط خشية تحقيقه الأهداف التى وضع من أجلها ومنها: عزلها عن بقية الدول العربية، وربط المنطقة من جديد بعجلة السياسة الغربية، ولاسيما الأمريكية، ومن ثمَّ القضاء على التيار القومى التحررى.

● تطابق موقف مصر هذا مع سياستها الخارجية فى ذلك الوقت، والتى كان عمادها الحياد الإيجابى بين المعسكرين الغربى والشرقى، فناهضت ربط المنطقة العربية بالأحْلاف العسكرية الغربية، من منطلق أن الدفاع عن الوطن العربى يجب أن يكون نابعًا من الداخل، وتكون مسئوليته واقعة على عاتق بلدانه، ومن ثمَّ رفضت رفضًا قاطعًا نظرية الفراغ.

● شجعت الأحداث على المستويين الدولى والإقليمى الرئيس إيزنهاور على طرح مبدئه هذا، وكان فى مقدمتها ما تمخض عن أزمة السويس ١٩٥٦ من نتائج مؤثرة، إذ خلَّفت تداعيات كثيرة؛ فعلى المستوى الإقليمى حصدت مصر مكاسب سياسية غير متوقعة، رغم ما تحملته من أعباء، وارتفعت مكانة الرئيس

عبدالناصر، فأصبح زعيمًا، وبدا كبطل قومى عربى. وعلى المستوى الدولى، أكدت النتائج أفول نجم الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية عن المنطقة العربية بشكل نهائى، وفى المقابل من ذلك شغل الاتحاد السوفيتى حيزًا مهمًا فى المنطقة العربية، لمواقفه الإيجابية من أحداث المنطقة. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد رأت قيادتها السياسية، وضع استراتيچية جديدة تتناسب مع هذه التطورات، ولاسيما أن فكرة ربط المنطقة بها من خلال الأحلاف العسكرية قد منيت بالفشل، وذلك للتصدى للمد الشيوعى، ومواجهة التيار الناصرى القومى المتنامى فى البلدان العربية، لما يمثله ذلك من خطر على مصالحها ونفوذها.

● تباينت مواقف الدول العربية من مبدأ إيزنهاور بين مؤيد ومتردد ومعارض، فأحدث ذلك حالة من الغليان السياسى انتابت المنطقة، وهو الأمر الذى انعكس على العلاقات بينها، فعمَّق من حالة الانقسام.

● أسهم الموقف السعودى من المبدأ بوجه خاص، وسياسة الولايات المتحدة بشكل عام فى تحديد مواقف بعض الدول العربية، والتى كانت تميل بعضها فى البداية إلى الرفض والبعض الآخر للتردد ، إذ شجعها ذلك على تغيير وجهتها نحوه، ومواجهتها للرأى العام.

● كانت لبنان هى الدولة العربية الوحيدة التى أعلنت رسميًّا قبولها المبدأ، وقد توافق ذلك مع توجهات نظامها الحاكم آنذاك، والذى كان مواليًا للغرب، أما بقية الدول العربية مثل السعودية والعراق والأردن فقد ارتبطت بالمبدأ وقبلته – وإن لم يعلن ذلك رسميًّا–، إذ حصلت على حزمة من المساعدات الاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن الدعم السياسى والدبلوماسى لأنظمتها.

● نجحت الولايات المتحدة فى مساعيها، ولاسيما مع الأنظمة الملكية (العراق والسعودية والأردن) التى كانت تخشى من فزاعة الشيوعية، ومن خطر تنامى التيار القومى على وجودها وبقاء عروشها، فوجدت فى توطيدها لعلاقتها مع الولايات المتحدة ضمانًا لاستمرار أنظمتها الحاكمة، وتحقيقًا لمصالحها الخاصة.

● كان لمبدأ إيزنهاور تداعياته الكبيرة على المنطقة العربية، وقد تجسد ذلك فى حالة الانقسام السياسى، وما شهدته الأردن من اضطرابات سياسية، مما كان له أثره، إذ تعمقت حالة الانقسام العربى، فأضحت مصر وسوريا فى جانب، والسعودية والعراق ولبنان إضافة إلى الأردن فى جانب آخر. وأضحت الولايات المتحدة الرابح الأول والوحيد إذ تمكنت من خلالها من تمكين نفوذها فى المنطقة، ولاسيما فى الأردن، كما نجحت فى تحقيق جزء مهم فى سياستها القائمة على حصار مصر وعبدالناصر.

● وأخيرًا نخلُص بنتيجة لها معيارها، وهى أن السياسة الأمريكية لها استراتيچيتها القائمة على المدى الطويل، ولديها لكل فترة آلياتها التى تستخدمها وتنفُذ بها إلى كوامن ضعف الآخر، طالما وجدت المناخ الملائم الذى يساندها، ويقدم لها ما تصبو إليه من أجل تحقيق ما تسعى إليه من مصالح.

الهوامش

(١) الخارجية المصرية، أرشيف سرى جديد، محفظة ٢٨٣، ملف ٤٦ / ٩/٤٠، كود أرشيفى ٠٣٦٥١٥-٠٠٧٨، من إدارة الشئون العربية إلى البعثات التمثيلية المصرية بالخارج، النشرة السرية رقم ٢ (بشأن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط)، فى ١٧ أكتوبر ١٩٥٤.

(٢) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ السعودية)، محفظة ٦٨، ملف ٢٢٢ / ١/٧ ج٣، من السفارة المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٤٥١، فى ٢٧ نوفمبر ١٩٥١.

(٣) محمود رياض، مذكرات، جـ٢ (الأمن القومى العربى بين الإنجاز والفشل)، ط ١، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٦، ص٤٦.

(٤) الخارجية المصرية، أرشيف سرى جديد، محفظة ٢٨٣، ملف ٤٦ / ٩/٤٠،، كود أرشيفى ٠٣٦٥١٥-٠٠٧٨، من إدارة الشئون العربية إلى البعثات التمثيلية المصرية بالخارج، النشرة السرية رقم ٢ (بشأن السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط)، فى ١٧ أكتوبر ١٩٥٤.

(٥) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ لبنان)، محفظة ٤٢، ملف ٢٢٧ / ١/٧ جـ٣، من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ١٨٠، فى ١ سبتمبر ١٩٥٤.

(٦) المصدر نفسه، أرشيف سرى جديد، محفظة ٢٤٦، ملف ٣٨/ ٢٦/ ٣٠، كود ٠٣٦٠١١-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بأنقرة إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٣٤، فى ٦ مارس ١٩٥٤.

(٧) المصدر نفسه، محفظة ٢٨١، ملف ٤٦ / ٣/٤٠ ج٣، كود ٠٣٦٥٠٥-٠٠٧٨، النشرة السرية رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ والصادرة فى ٢١ مارس ١٩٥٤ إلى بعثات التمثيل المصرى بالخارج.

(٨) المصدر نفسه، ملف ٣٨ / ٣٠/٢٦، كود ٠٣٦٠١١-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بكراتشى إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٢٣، فى ٤ أبريل١٩٥٤.

(٩) المصدر نفسه، محفظة ١٠٠٥، ملف ٢٠٣/ ٧/ ١٣ ج١٤، كود ٠٣٢١٥٩-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بواشنطن إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٤٤٤، فى ٢٥ يونيو ١٩٥٤.

(١٠) المصدر نفسه، إفادة ٢٠، فى ٨ يناير ١٩٥٤.

(١١) المصدر نفسه، محفظة ٢٤٦، ملف ٢٦/٣٨ / ٣٠، كود ٠٣٦٠١١-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بأنقرة إلى وزارة الخارجية، إفادة ٣٤، فى ٦ مارس ١٩٥٤.

(١٢) المصدر نفسه، محفظة ٢٨٢، ملف٤٦/ ٤٠/ ٣ ج٣، كود ٠٣٦٥٠٥-٠٠٧٨، النشرة السرية رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ والصادرة فى ٢١ مارس ١٩٥٤ إلى بعثات التمثيل المصرى بالخارج.

(١٣) المصدر نفسه، محفظة ٢٤٨، ملف ٣٨/ ٢٧/ ١٧ج٢، من السفارة المصرية ببغداد إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٣٤، فى ٢٦ فبراير ١٩٥٥.

(١٤) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ العراق)، محفظة ٥٦، ملف ١٠٣٨/ ١٠٣٧ / ١جـ١، مذكرة من مدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية إلى وكالة الوزارة لشئون الأبحاث، فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٧.

(١٥) المصدر نفسه، أرشيف سرى جديد، محفظة ١٨، ملف ١/٧/١، من السفارة المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٢٦، فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥.

(١٦) المصدر نفسه، محفظة ٣٨، ملف ١٠٣٧/٣٠٧/٥ج١، كود ٠٠٧٨-٠٤٠٩٧٧، من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٤٨، فى ٢٣ فبراير ١٩٥٧.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بواشنطن إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٧، فى ١٤ يناير ١٩٥٧.

(٢٠) المصدر نفسه، من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٤٨، فى ٢٣ فبراير ١٩٥٧.

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) المصدر نفسه، محفظة ٧٠٣، ملف٢٢٨/ ٧/ ١ ج١٠، من السفارة المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ١٦، فى ٦ يناير ١٩٥٧.

(٢٣) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ السعودية)، محفظة ٦٩، ملف ٨، من السفارة المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٦٢، فى ٢٠ فبراير ١٩٥٧.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) المصدر نفسه، أرشيف سرى جديد، محفظة ٨٦٨، ملف٤، من السفارة المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٣٠، فى ٢٥ يناير ١٩٥٧.

(٢٦) المصدر نفسه، إفادة ١٣، فى ١٥ يناير ١٩٥٧.

(٢٧) المصدر نفسه، إفادة ٣٩، فى ٣٠ يناير ١٩٥٧.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) المصدر نفسه، محفظة ٧٠٣، ملف ٢٢٨/٧/١ج١٠، من السفارة المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ١٦، فى ٦ يناير ١٩٥٧.

(٣٠) محمود رياض، مصدر سابق، ص ١٨٠.

(٣١) الخارجية المصرية، أرشيف سرى جديد، محفظة ٣٨، ملف ١٠٣٧/ ٣٠٧ / ٥ج١، كود ٠٠٧٨-٠٤٠٩٧٧، من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٤٨، فى ٢٣ فبراير ١٩٥٧.

(٣٢) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ لبنان)، محفظة ٣٨، ملف ٣، من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٣، فى ٥ يناير ١٩٥٧.

(٣٣) المصدر نفسه، أرشيف سرى جديد، محفظة ٣٨، ملف ١٠٣٧/ ٣٠٧/ ٥ ج١، كود ٠٠٧٨-٠٤٠٩٧٧، من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٤٨، فى ٢٣ فبراير ١٩٥٧.

(٣٤) المصدر نفسه، إفادة ١٧٥، فى ١٥مارس ١٩٥٧.

(٣٥) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ لبنان)، محفظة ٣٣، ملف ٧٥٣/ ٨٦/ ٢ج١، من مذكرة من الوكيل المساعد للشئون السياسية إلى مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية، فى ٢٣ يناير ١٩٥٧.

(٣٦) المصدر نفسه، محفظة ٣٤، ملف ٧٥٣/ ٨١/ ٢، من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٥٥، فى ٤ مارس ١٩٥٧.

(٣٧) المصدر نفسه، محفظة ٣٨، ملف ٢/ ٤٤٠/ ١٨ ج١، من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ١٤٨، فى ٩ مارس ١٩٥٧.

(٣٨) المصدر نفسه، أرشيف سرى جديد، محفظة ٣٨، ملف ١٠٣٧/ ٣٠٧/ ٥ ج١، كود ٠٠٧٨-٠٤٠٩٧٧، من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٤٨، فى ٢٣ فبراير ١٩٥٧.

(٣٩) المصدر نفسه، من السفارة المصرية بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ١٠٢، فى ٢٣ فبراير ١٩٥٧.

(٤٠) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ لبنان)، محفظة ٣٤، ملف ٧٥٣/ ٨١/ ٢، من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ١٦، فى ٢٣ يناير ١٩٥٧.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) المصدر نفسه. مذكرة من مدير الإدارة العربية بوازرة الخارجية إلى السيد وزير الخارجية، فى ٣ فبراير ١٩٥٧.

(٤٣) المصدر نفسه، أرشيف سرى جديد، محفظة ٣٨، ملف ١٠٣٧/ ٣٠٧/ ٥ ج١، كود ٠٠٧٨-٠٤٠٩٧٧، من السفارة المصرية بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ١٠٢، فى ٢٣ فبراير ١٩٥٧. وانظر أيضًا؛ الأهرام، العدد ٢٥٦٩٦، فى ١٢ أبريل ١٩٥٧، ص٢.

(٤٤) كان الرئيس السورى شكرى القوتلى فى زيارة للاتحاد السوفيتى آنذاك، ومن ثم عهد لرئيس وزرائه بالمشاركة بدلاً منه.

(٤٥) الخارجية المصرية، أرشيف سرى جديد، ملف ٣/ ٦/ ٥، كود ٠٠٧٨-٠٥٠٩٨٧، مذكرة بعنوان اتفاقية التضامن العربى بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية السورية والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر، فى ١٩ يناير ١٩٥٧.

(٤٦) المصدر نفسه، محفظة ٣٨، ملف ١٠٣٧/ ٣٠٧/ ٥ج١، كود ٠٠٧٨-٠٤٠٩٧٧، من السفارة المصرية بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ١٠٢، فى ٢٣ فبراير ١٩٥٧.

(٤٧) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ لبنان)، محفظة ٣٨، ملف ٣، من السفارة المصرية

ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٣٣، فى ١١ فبراير ١٩٥٧.

(٤٨) أم القرى، العدد ١٦٦٢، فى ١٢ أبريل ١٩٥٧، ص١.

(٤٩) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان (محافظ السعودية)، محفظة ٦٩، ملف ٨، مذكرة من مدير الإدارة العربية إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن مقابلة السيد السفير للأمير فيصل ولى العهد، فى ٢٩ مارس ١٩٥٧.

(٥٠) المصدر نفسه، أرشيف سرى جديد، محفظة ٣٨، ملف ١٠٣٧/ ٣٠٧/ ٥ج١، كود ٠٠٧٨-٠٤٠٩٧٧، من السفارة المصرية بالخرطوم إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ١٠٢، فى ٢٣ فبراير ١٩٥٧.

(٥١) المصدر نفسه، ملف ٢/ ٤٤٠/ ١٨ج١، من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ١٧٥، فى ١٥مارس ١٩٥٧.

(٥٢) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ لبنان)، محفظة ٣٤، ملف ٧٥٣/ ٨١/ ٢، من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٦٦، فى ١١مارس ١٩٥٧.

(٥٣) المصدر نفسه، محفظة ٣٥، ملف ٧٥٣/ ٨١/ ٣ ج١، من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٤٣، فى ١٦ فبراير ١٩٥٧.

(٥٤) المصدر نفسه، (محافظ العراق)، محفظة ٥٥، ملف ٧٥٢/ ٨١/ ٣، مذكرة من مدير الإدارة العربية إلى وكيل وزارة الخارجية، فى ٢١ فبراير ١٩٥٧.

(٥٥) المصدر نفسه، (محافظ لبنان)، محفظة ٣٨، ملف ٣، من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٣٣، فى ١١ فبراير ١٩٥٧.

(٥٦) المصدر نفسه، محفظة ٣٥، ملف ٧٥٣/ ٨١/ ٣ج١، من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٤١، فى ١٦ فبراير ١٩٥٧.

(٥٧) المصدر نفسه، (محافظ العراق)، محفظة ٥٥، ملف ٧٥٢/ ٨١/ ٣، من السفارة المصرية ببغداد إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٤٦، فى ١٥ فبراير ١٩٥٧.

(٥٨) المصدر نفسه، محفظة ٥٦، ملف ١٠٣٨/ ١٠٣٧/ ١ ج١، من السفارة المصرية ببغداد إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٣٧، فى ٩ فبراير ١٩٥٧.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) الخارجية المصرية، (محافظ السعودية)، محفظة ٦٩، ملف ٨، مذكرة من مدير الإدارة العربية إلى وكيل وزارة الخارجية، بمناسبة كتاب السفارة بجدة رقم ٧٠ بشأن مقابلة السيد السفير لسمو الأمير فيصل ولى العهد، فى ٢٩ مارس ١٩٥٧.

(٦١) محمود رياض، مصدر سابق، ص ص ١٨٠، ١٨١.

(٦٢) الأهرام، العدد ٢٥٦٥٣، فى ٢٨ فبراير ١٩٥٧، ص ص ١، ٢.

(٦٣) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ العراق)، محفظة ٥٥، ملف ٧٥٢/ ٨١/ ٣، من السفارة المصرية ببغداد إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٦٤، فى ٣ مارس ١٩٥٧.

(٦٤) المصدر نفسه، أرشيف سرى جديد، محفظة ٨١٧، ملف ٧٦٣/ ٨١/ ٢ج٣، من السفارة المصرية بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٤٠، فى ٧ مارس ١٩٥٧.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) المصدر نفسه، محفظة ٣٨، ملف ١٠٣٧/ ٣٠٧/ ٥ج١، كود ٠٤٠٩٧٧-٠٠٧٨، من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٤٨، فى ٢٣ فبراير ١٩٥٧. وانظر أيضًا؛ المصدر نفسه، محفظة ٨٦٨، ملف ٤، من السفارة المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٦٥، فى ٢٨ فبراير ١٩٥٧.

(٦٧) المصدر نفسه، أرشيف سرى جديد، محفظة ٨٦٨، ملف ٤، من السفارة المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٦٥، فى ٢٨ فبراير ١٩٥٧.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ لبنان)، محفظة ٣٥، ملف ٧٥٣/ ٨١/ ٣ج١، من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٥٧، فى ٧ مارس ١٩٥٧.

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) المصدر نفسه.

(٧٢) المصدر نفسه، أرشيف سرى جديد، محفظة ٨٦٨، ملف٤، من السفارة المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٦٧، فى ٣ مارس ١٩٥٧.

(٧٣) المصدر نفسه.

(٧٤) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ سوريا)، محفظة ١٧، ملف ٧٥٨/ ٨١/ ٣، من السفارة المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٨٤، فى ٥ مارس ١٩٥٧.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) المصدر نفسه، (محافظ لبنان)، محفظة ٣٨، ملف ٢/ ٤٤٠/ ١٨ج١، مذكرة من الوكيل المساعد للشئون السياسية إلى مدير مكتب السيد الرئيس للشئون السياسية، فى ١٦ مارس ١٩٥٧.

(٧٨) المصدر نفسه، ملف ٣، من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٥٨، فى ١٥ مارس ١٩٥٧.

(٧٩) المصدر نفسه.

(٨٠) المصدر نفسه، أرشيف سرى جديد، محفظة ٦٦٩، ملف ٣٠٧/ ١٠٣٧/ ٥ج٢، كود ٠٤٠٩٧٦-٠٠٧٨من السفارة المصرية ببغداد إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٢٦٨، فى ٩ أبريل ١٩٥٧.

(٨١) المصدر نفسه، إفادة ٢٦٩، فى ٩ أبريل ١٩٥٧.

(٨٢) المصدر نفسه، إفادة ٢٦٨، فى ٩ أبريل ١٩٥٧. وانظر أيضًا؛ أم القرى، العدد ١٦٦٣، فى

١٩ أبريل ١٩٥٧، ص١.

(٨٣) أم القرى، العدد ١٦٦٢، فى ١٢ أبريل ١٩٥٧، ص١.

(٨٤) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان (محافظ السعودية)، محفظة ٦٩، ملف ٨، من السفارة المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٩٥، فى ١٣ أبريل ١٩٥٧.

(٨٥) المصدر نفسه.

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) المصدر نفسه، (محافظ اليمن)، محفظة ٧٣، ملف ١١، من المفوضية المصرية باليمن إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٣٤، فى ١٤ أبريل ١٩٥٧.

(٨٨) المصدر نفسه.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) المصدر نفسه.

(٩١) المصدر نفسه، أرشيف سرى جديد، محفظة ٨١٢، ملف ٧٦٠/ ٨١/ ٢ج١، مذكرة من مدير مكتب وزير الشئون الإجتماعية إلى مدير مكتب وزير الخارجية، فى ١٧ يوليو ١٩٥٧.

(٩٢) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ سوريا)، محفظة ٢٢، ملف ٧٥٨/ ٨١/ ٢ج٢، التقارير الصحفية السفارة المصرية بدمشق (التقرير الصحفى الثامن والأربعون لعام ١٩٥٧)، فى ٨ مايو ١٩٥٧.

(٩٣) المصدر نفسه، (التقرير الصحفى الثانى والثلاثون لعام ١٩٥٧)، فى ٢٣ مارس ١٩٥٧.

(٩٤) المصدر نفسه، أرشيف سرى جديد، محفظة ٨٦٨، ملف٤، من السفارة المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٧٠، فى ٩ مارس ١٩٥٧.

(٩٥) المصدر نفسه، إفادة ٧١، فى ٩ مارس ١٩٥٧.

(٩٦) كان ذلك جزءًا من سياسة الولايات المتحدة لدعم مبدأ إيزنهاور، وإحداث الفُرقة؛ لذا أوعزت إلى إيران بالدفع من جديد بفكرة إحياء الحلف الإسلامى، وكانت السعودية هى السبيل الوحيد لإنجاح مشروع الحلف الإسلامى، نظرًا لما يتمتع به الملك سعود من مكانة كبيرة فى العالمين الإسلامى والعربى. المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ سوريا)، محفظة ٢٢، ملف ٧٥٨/ ٨١/ ٢ج٢، التقارير الصحفية السفارة المصرية بدمشق (التقرير الصحفى الثانى والثلاثون لعام ١٩٥٧)، فى ٢٣ مارس ١٩٥٧.

(٩٧) المصدر نفسه، محفظة ٨٦٨، ملف٤، من السفارة المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٨١، فى ٢٨ مارس ١٩٥٧.

(٩٨) المصدر نفسه، (محافظ السعودية)، محفظة ٧٠، ملف ٧٥٦/ ٨١/ ٢ج١، من السفارة المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٨١، فى ٢٨ مارس ١٩٥٧.

(٩٩) المصدر نفسه، (محافظ سوريا)، محفظة ١٧، ملف ٧٥٨/ ٨١/ ٣، من السفارة المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ١٠٧، فى ٣٠ مارس ١٩٥٧.

(١٠٠) تأكيدًا لهذا التوجه، ذكرت جريدة نيويورك تايمز فى ١٧ من الشهر ذاته أنه تنفيذًا لخطة عزل مصر عن السعودية، قد دُعى الملك سعود لزيارة الولايات المتحدة، كما اتخذ ترتيب سفر شمعون لزيارة السعودية. المصدر نفسه، أرشيف سرى جديد، محفظة ٦١، ملف٣/ ٦/ ٢، من السفارة المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ١٠٧، فى ٣٠ مارس ١٩٥٧.

(١٠١) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ لبنان)، محفظة ٣٥، ملف ٧٥٣/ ٨١/ ٣ج١، من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٧٢، فى ٢٨ مارس ١٩٥٧.

(١٠٢) المصدر نفسه.

(١٠٣) المصدر نفسه، أرشيف سرى جديد، محفظة ٨٦٨، ملف٤، من السفارة المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٨١، فى ٢٨ مارس ١٩٥٧.

(١٠٤) المصدر نفسه.

(١٠٥) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ لبنان)، محفظة ٣٥، ملف ٧٥٣/ ٨١/ ٣ج١، من السفارة المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٧٥، فى ٣ أبريل ١٩٥٧.

(١٠٦) المصدر نفسه، (محافظ السعودية)، محفظة ٧٠، ملف ٧٥٦/ ٨١/ ٢ج١، من السفارة المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٨١، فى ٢٨ مارس ١٩٥٧.

(١٠٧) المصدر نفسه، أرشيف سرى جديد، محفظة ٨٦٨، ملف٤، من السفارة المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٨١، فى ٢٨ مارس ١٩٥٧.

(١٠٨) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ السعودية)، محفظة ٧٠، ملف ٧٥٦/ ٨١/ ٢ج١، من السفارة المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٨١، فى ٢٨ مارس ١٩٥٧.

(١٠٩) المصدر نفسه، أرشيف سرى جديد، محفظة ٦١، ملف٣/ ٦/ ٢، من السفارة المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ١٠٧، فى ٣٠ مارس ١٩٥٧.

(١١٠) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ الأردن)، محفظة ٦٢، ملف ٥، من السفارة المصرية بعمان إلى وزارة الخارجية، وثيقة ٤٤، فى ١٩ مارس ١٩٥٧.

(١١١) المصدر نفسه، أرشيف سرى جديد، محفظة ٨١٦، ملف٧٦٣/ ٨١/ ٢ج١، من السفارة المصرية بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٤٩، فى ٤ أبريل ١٩٥٧، وانظر أيضًا المصدر نفسه؛ إفادة ٥٣، فى ١٢ أبريل ١٩٥٧.

(١١٢) المصدر نفسه.

(١١٣) المصدر نفسه، ملف٢٠٣/ ٧/ ١٣ج٢٢، كود ٠٣٢٢٠١-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بواشنطن إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٢١٥، فى ١٧ أبريل ١٩٥٧.

(١١٤) المصدر نفسه، إفادة ٢٢٢، فى ١٩ أبريل ١٩٥٧.

(١١٥) المصدر نفسه، محفظة ٨١٦، ملف٧٦٣/ ٨١/ ٢ج١، من السفارة المصرية بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٦٤، فى ٢٨ أبريل ١٩٥٧.

(١١٦) المصدر نفسه.
(١١٧) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ الأردن)، محفظة ٦٢، ملف ٧٦٣/ ٨٦/ ٢، من السفارة المصرية بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٦٨، فى ٣٠ أبريل ١٩٥٧.
(١١٨) المصدر نفسه، أرشيف سرى جديد، محفظة ٨١٦، ملف ٧٦٣/ ٨١/ ٢ج١، من السفارة المصرية بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٦٤، فى ٢٨ أبريل ١٩٥٧.
(١١٩) المصدر نفسه، إفادة ٦٦، فى ٣٠ أبريل ١٩٥٧.
(١٢٠) المصدر نفسه، إفادة ٦٥، فى ٣٠ أبريل ١٩٥٧.
(١٢١) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ الأردن)، محفظة ٦٢، ملف ٤٣٣/ ١١٢٨/ ١، من السفارة المصرية بعمان إلى وزارة الخارجية، وثيقة ٩٣، فى ٢ يونيو ١٩٥٧.
(١٢٢) المصدر نفسه، ملف ٥، من السفارة المصرية بعمان إلى وزارة الخارجية، وثيقة ٨٦، فى ٢٧ مايو ١٩٥٧، وانظر أيضًا؛ المصدر نفسه أرشيف سرى جديد، محفظة ٦١، ملف ٣/ ٦/ ٥، مذكرة من السفارة المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، فى ٦ يونيو ١٩٥٧.
(١٢٣) المصدر نفسه، محفظة ٨١٦، ملف٧٦٣/ ٨١/ ٢ج١، من السفارة المصرية بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٦٥، فى ٣٠ أبريل ١٩٥٧. وانظر أيضًا؛ المصدر نفسه، محفظة ٣٦٢، ملف٦٩/ ٥/ ٦، كود ٠٣٧٥٨٨-٠٠٧٨، من السفارة المصرية بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ١١٨، فى ٣ يوليو ١٩٥٧
(١٢٤) المصدر نفسه، محفظة ٨١٦، ملف ٧٦٣/ ٨١/ ٢ج١، من السفارة المصرية بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٦٥، فى ٣٠ أبريل ١٩٥٧.
(١٢٥) المصدر نفسه، إفادة ١١٨، فى ٣ يوليو ١٩٥٧
(١٢٦) المصدر نفسه.
(١٢٧) المصدر نفسه، محفظة ٨١٧، ملف٧٦٣/ ٨١/ ٢ج٣، من السفارة المصرية بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٩٧، فى ١٣ يونيو ١٩٥٧.
(١٢٨) المصدر نفسه.
(١٢٩) المصدر نفسه، محفظة ٨١٦، ملف٧٦٣/ ٨١/ ٢ج١، من السفارة المصرية بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٩٩، فى ١٦ يونيو ١٩٥٧.
(١٣٠) المصدر نفسه، محفظة ٨١٧، ملف٧٦٣/ ٨١/ ٢ج٣، من السفارة المصرية بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ١٠٢، فى ١٩ يونيو ١٩٥٧.
(١٣١) المصدر نفسه، إفادة ٩٧، فى ١٣ يونيو ١٩٥٧.
(١٣٢) المصدر نفسه، محفظة ٨١٦، ملف٧٦٣/ ٨١/ ٢ج١، من السفارة المصرية بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ١١٧، فى ٢ يوليو ١٩٥٧.
(١٣٣) الآية ١٦٩ من سورة آل عمران.
(١٣٤) الخارجية المصرية، أرشيف سرى جديد، محفظة ٨١٦، إفادة ١١٧، فى ٢ يوليو ١٩٥٧.

وانظر أيضًا؛ المصدر نفسه، ملف ٧٦٣/ ٨١/ ١، مذكرة من مدير الإدارة العربية إلى مدير القائد العام للقوات المسلحة، فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٧.

(١٣٥) المصدر نفسه، محفظة ٨١٧، ملف٧٦٣/ ٨١/ ٢ج٣، من السفارة المصرية بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية، إفادة ٩٧، فى ١٣ يونيو ١٩٥٧. وانظر أيضًا المصدر نفسه، ملف٧٦٣/ ٨١/ ١، إفادة ١١٢، فى ٢٣ يونيو ١٩٥٧.

(١٣٦) المصدر نفسه، أرشيف البلدان (محافظ سوريا)، محفظة ٢٤، ملف ٥/ ١/ ٣، مذكرة من وكيل وزارة الخارجية إلى الهيئات التمثيلية بالخارج، فى ١١ نوفمبر ١٩٥٧.

(١٣٧) المصدر نفسه، أرشيف سرى جديد، محفظة ٨١٧، ملف ٧٦٣/ ٨٦/ ١، من السفارة المصرية بعمان إلى وكيل وزارة الخارجية،إفادة ١٣٩، فى ٢٨ يوليو ١٩٥٧.